أثر اللُغَيَّة في التقعيد النحوي والصرفي

دراسة تحليلية

د. حمادة محمد حسين أحمد بودي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط - جامعة الأزهر

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أثر اللُغَيَّة في التقعيد النحوي والصرفي
دراسة تحليلية

د. حمادة محمد حسين أحمد بودي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط - جامعة الأزهر

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٨/ ٣/ ١٤٣٩هـ تاريخ قبول البحث: ٩/ ٨/ ١٤٣٩هـ

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى الوقوف على أثر "اللُغية" في التقعيد النحوي والصرفي"؛ إذ تجد كثيرًا من النحويين يذكرون وجوهًا نحوية وصرفية تجيزها هذه اللُغيّات، فأردت جمع هذه المواضع، ودراستها، وبيان سبب وصفها بذلك، وقد تبين من هذه الدراسة أن الوصف بـ "لغية" قد دخل في أبواب من النحو والصرف أهمها: المعرب والمبني، نواسخ الابتداء، والفاعل، والمفعولات، والاستثناء، وحروف الجر، ونعم وبئس، والنواصب، والجوازم، وكنايات العدد، والتصغير، والوقف، والتقاء الساكنين، والإدغام، وأن "اللغية" قد أطلق عليها أوصاف أخرى مثل القياس، الرداءة، والغلط، واللحن، والشذوذ، وخلاف الصواب، وخلاف المشهور، وخلاف الوجه إلى غير ذلك، مما سيظهر لمن يطلع على هذا البحث.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين.. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:

لك الحمد ربنا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وجميع صحبه، ومن تبعهم محافظاً على دين الله، ولغة القرآن الكريم.

أما بعد،

فاللغة العربية هي شرف أمة الإسلام وهويتها، والتي اصطفاها وشرفها الله تعالى على غيرها من اللغات، وهي لغة القرآن الكريم الذي تحدّى به الثقلين على أن يأتوا بسورة مثله، فلن يستطيعوا أن يأتوا بآية مثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا.

ومن الثابت أن الله ـ تعالى ـ قد أوجب على كل مسلم أن يتعلم من العربية بقدر ما يقيم به ألفاظ سورة الفاتحة، وبقدر ما يقيم به التكبير والتسميع والسلام في الصلاة، وما لا يسع مسلمًا جهله، قال الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾[1].

يقول ابن تيمية رحمه الله: "إنّ نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب؛ فإنّ فهم الكتاب والسنة فرض؛ ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[2].

وقد كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى ـ رضي الله عنهما: "أمّا بعد: فتفقّهوا في السُّنة، وتفقّهوا في العربية، وأعربوا القرآن، فإنّه عربي"[3].

---

(١) من الآية: ٢٠ سورة المزمل.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية: ١/ ٤٦٩.

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ١١٦، وجامع بيان العلم وفضله لأبي عمر القرطبي: ٢/ ١١٣٢.

وإن البحث في موضوعات النحو والصرف لن ينقطع، فهو دائم متجدد، وليس كما يدعي بعض الباحثين أن الأوائل ما تركوا شيئاً لمن جاء بعدهم.

وقد اخترت موضوع " أثر اللُّغَيَّة في التقعيد النحوي والصرفي دراسة تحليلية "؛ إذ تجد كثيرًا من النحويين يذكرون وجوهًا نحوية وصرفية تجيزها هذه اللُّغَيّات، فأردت جمع هذه المواضع، ودراستها، وبيان رأي النحويين فيها، أضف إلى ما سبق أنني لم أقف على باحثٍ قد خصّ هذا الموضوع بالدراسة والتحليل.

وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يأتي في مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة، وقائمة المصادر.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

التمهيد: تعريف عام باللغة واللغية واللهجة، والمصطلحات ذات الصلة.

المبحث الأول: أثر اللغية في التقعيد النحوي.

المبحث الثاني: أثر اللغية في التقعيد الصرفي.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

قائمة المصادر: وفيه أهم مصادر البحث ومراجعه.

وقد اتبعت في دراسة هذا البحث المنهج الآتي:

جمعت ـ ما وقفت عليه ـ من بطون كتب النحو واللغة والتفسير ما حكم عليه النحويون بـ "لُغية"، أو وصفوه بذلك.

وضعت عناوين لمسائل البحث، ضمت فيما بينها عشرين مسألة، منها خمس عشرة في النحو، وخمس في الصرف[1]، وقد سرت في ترتيب المباحث والمسائل على ترتيب ابن مالك في الألفية لأنه المنهج الشائع.

---

(١) وقفت على لغيتين ذكرهما ابن السراج وأبو حيان، ولم أجد للنحويين فيهما كلامًا، الأولى: بناء نحو: قَرْ قارِ، وغَرْ غارِ على الكسر، والثانية: إمالة فتحة الراء في الفعل

وثقت المذاهب والآراء من مصادرها المعتمدة، وعزوت ما لم يعز منها.

ذكرت في كثير من المسائل موقفي من الآراء والمذاهب التي أوردتها، وترجيح ما يظهر رجحانه ما أمكن.

أسأل الله – تعالى - أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه تعالى، وأن يرزقنا السداد والرشاد، إنه سميع عليم.

وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير.

التمهيد:

(تعريف عام باللغة واللغية واللهجة)

اللغة عند اللغويين: بزنة فُعَة، نقص منها حرف، وتمامها: لُغْوة بزنة فُعْلَة، كـ كُرَةٍ، وقُلةٍ وثُبةٍ، لامَاتُها كُلّها واواتٌ[1]، مِن لَغَوْت، أَي: تكلّمْت، ومَصْدرُه: اللَّغْوُ، وَمن معانيه الطَّرْح، فالكَلامُ لكَثْرَةِ الحاجَةِ إِلَيْهِ يُرْمى بِهِ، وَالْجمع: لُغَات ولغون ولُغِين ولُغًى[2].

تعريف اللغة اصطلاحًا: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[3].

وَقيل: مَا جرى على لِسَان كل قوم، وَقيل: الْكَلَام المصطلح عَلَيْهِ بَين كل القَبائل، وَقيل: معرفَة أَفْرَاد الْكَلِمَة وأوضاعها[4].

"رمى"، ينظر الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ١٣٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٢/ ٥٣٩.

(١) ينظر البارع في اللغة لأبي علي القالي: ٤٠١، وتاج العروس للزبيدي: ٣٩/٤٦٢.

(٢) ينظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٦/ ٦٢، ولسان العرب لابن منظور: ١٥/ ٢٥٠.

(٣) الخصائص لابن جني١/ ٣٤.

(٤) ينظر الكليات لأبي البقاء الكفوي: ٧٩٦.

ومن أوضح تعريفاتها أنها "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة" [١].

فاللغة هي وعاء الفكر بما حوته من ألفاظ تدل على معان يتبادلها الناس، فيفهم كل منهم مراد الآخر.

وعلى ذلك فهي تعد رابطة أساسية في المجتمع ، تكوّن أهم مقوماته، ومن دونها لا يمكن أن يكون هناك مجتمع أو جماعة، فهي الأداة الفعالة التي تربط بين أفراد المجتمع ، وتجعل منه وحدة متماسكة[٢].

واللغات السَّبع الْمَشْهُورَة بالفصاحة فِي الْعَرَب العرباء هِيَ: لُغَة قُرَيْش، وهذيل، وهوازن، واليمن، وطيىء، وَثَقِيف، وَبني تَمِيم[٣].

واللُّغية: تصغير لغة، وأصلها: لُغَيوة فأدغموا الواو في الياء[٤]، والمراد بها: استعمال قبيلة عربية أو أكثر لكلمة أو أكثر على طريقة خاصة، خالفت فيه الاستعمال الأكثر شهرة عند باقي القبائل، فهي قريبة من اللهجة، التي هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم

---

(١) في اللهجات العربية للدكتور / إبراهيم أنيس : ١٥.

(٢) ينظر اللهجات العربية د: إبراهيم نجا: ٧.

(٣) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: ١ /٢١٤، والكليات: ٧٩٦.

(٤) البارع في اللغة: ٤٠١.

ما قد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات[1].

وإذا تميزت هذه اللهجة جاز لنا أن نسميها لغة، يقال: لغة قريش، ولغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم، ولغة أهل اليمن، مع أنها كلها تَمُتُّ بصلة قوية إلى اللغة الأم، وهي اللغة العربية[2].

والناظر في الفكر النحوي يدرك أن علماء العربية كانوا يسيرون وراء هدف أجهدوا أنفسهم من أجله، ألا وهو: وضع علم للعربية ذي أصول مستنبطة من استقراء كلام العرب، وصياغة قواعد مستوحاة من النماذج العربية، لها طابع الشمول والانضباط، إلا أنه من شأن كل تنظير - وإن كان نتيجة منهج استقرائي - أن يوجد فيه ما يخرج عن النظام؛ ومن ثم كان أصلهم الجامع: "القياس على ما كثر وشاع واطرد" فليس المقياس ما قالته العرب أيًّا كان، بل المقياس المعيار المستخرج من تتبع كلام العرب باعتبار الكثير المطرد غالبًا[3]، قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[4].

---

(١) ينظر اللهجات العربية د/ إبراهيم أنيس: ١٦، والمقتضب في لهجات العرب د/محمد رياض كريم: ٥٥.

(٢) ينظر اللهجات العربية د/ إبراهيم نجا: ٧.

(٣) ضوابط الفكر النحوي د/ محمد عبد الفتاح: ٦/ ٢٣.

(٤) ينظر طبقات النحويين واللغويّين لأبي بكر الزبيدي: ٣٩، والمزهر للسيوطي: ١/ ١٨٤.

ومبدأ التميز هذا بين "ما شاع في اللسان العربي"، و"الظواهر الشاذة أو الفردية" مهم جدًّا، وهو يدل على حرص النحاة على تصوير الواقع اللغوي بما فيه من مختلف الجزئيات، مع تبجيلهم للظواهر المطردة بجعلها معيارًا يبنون عليه قواعدهم، ويقيمون عليه قوانينهم.

وصنيعهم هذا ليس بدعًا، فإن هذه الظاهرة موجودة في جميع اللغات؛ إذ يحتوي نحو كل لغة من اللغات[1] - كما يقول فندريس: "على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة، وتسمى - أيضًا - بالصيغ القوية في مقابلة الصيغ الضعيفة أو العليلة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه "القياس"، هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذي يبقي عليها حية في الذهن، ولا يطيق لها تغييرًا، وهي تفرض نفسها بخصائصها الفردية، وإن كانت هي نفسها في أغلب الأحيان غير جديرة بأن تصير مثلًا، وأن تتخذ أساسًا لعمل قياس"[2].

وينبغي على المتكلم بلغة ما أن يلزم ما اطرد وشاع على ألسنة جماعتها، وإلا تحولت اللغة إلى نظام فردي، وفقدت طابعها الجمعي، ومن ثم فقدت قدرتها على أداء وظيفتها، وهذا ما قرره -من قبل - ابن السراج بدقة بالغة؛ إذ يقول: "وليس البيت الشاذ، أو الكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه"[3].

---

(١) ضوابط الفكر النحوي: ٦/ ٢٣.

(٢) اللغة لفندريس: ٢٠٨.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ١٠٥.

وقد تواترت مقولات النحويين الضابطة في هذا الباب، من نحو قولهم: "الأقل: نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه" [1]، " فلو جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك، كثرت زلاتك" [2]، فـ"الأشياء العارضة لا ينكسر بها القياس المستمر" [3]، فـ"الأكثر عدم الالتفات إلى الأقل، وهذا من أصولهم" [4]، فـ "قوانينهم - أبدا - إنما يعقدونها على الأصول لا العوارض" [5]، "فلا تقس إلا على ما فهم من العرب فيه الاطراد، فالتعبير النادر إذا وقع في باب من أبواب العربية ولم يستمر ولم يطرد لم يجز القياس عليه" [6]، " الضرورة والنادر لا حكم لهما، ولا يعترض على الكثرة بهما" [7].

وَقد تَنوعت عِبَارَات الْعُلَمَاء في وصف الظاهرة النحوية التي خرجت عن القاعدة، فعبروا عن ذلك بأَلْفَاظ مُتَعَددَة وَمُتَقارِبَة، مِنهَا: "غير مطرد"، وشاذ"، وَ"قَلِيل"، وَ"أقل"، "ولغية"، وَ"نادر"، وَ"لَيْس بِالْكَثِير"، وَ"لَيْس بِالْفَصِيحِ"، وَ"لَيْسَ بِالْقِيَاسِ"، وَ"لَيْسَ بِالْجَيدِ"، وَ"لَيْسَ بِالْوَجْهِ"، وَ"لاَ وَجْهَ لَهُ"، وَ"غَرِيب"، وَ"مُنْكَر"، وَ"وهم"، وَ"غَلَط"، وَ"خَطَأ"، وَ"خَطَأ فَاحِش"، وَ"لُغَة ضَعِيفَة"، وَ"لُغَةٌ رَدِيئَةٌ"، وَ"لُغَة عَامِية"، وَ"قَبِيح فِي الْعَرَبِية"، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا يُفِيدُ الْقِلَّةَ حِيناً، وَالضَّعْفَ حِيناً آخَرَ، وإن كانت هُنَاكَ فَرْوقٌ بَيْنَ

(١) كتاب سيبويه: ٤/ ٨.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ٣/ ١٢٢.

(٣) المتبع في شرح اللمع للعكبري: ٤١٨.

(٤) ينظر التوطئة للشلوبين: ١١٦.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين: ١/ ٢٥.

(٦) التبصرة للصيمري: ١/ ٣٥٤.

(٧) الإغفال لأبي علي الفارسي: ٢/ ١٠.

بَعْضِ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ ، وسأكتفي بذكر تعريفات أكثر هذه المصطلحات تداخلًا مع اللغية، وهي الشاذ والنادر واللغة الضعيفة.

أولًا: الشاذ: عرفه ابن جني بقوله: "ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره "[1]، وعرفه بعض الباحثين المحدثين بأنه: "هو الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياس من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته" [2].

ثانيًا: النادر: الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه، أو هو الذي يكون وجوده قليلاً لكن يكون على القياس[3].

ثالثًا: اللغة الضعيفة هي التي لم يصل حكمها إلى الثبوت، أو هي التي في ثبوتها كلام[4].

ولا شك أن تعبير النحويين عن اللغة الضعيفة بالخبيثة أو الرديئة أو القبيحة كلها تعبيرات متقاربة، تدور في فلك واحد يفيد الاستهجان وضرورة الترك.

وإذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة؛ فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من ارتكاب الشاذ؛ لأن أمر المتكلم إذا دار بين أن يتكلم بلغة ضعيفة أو بكلام شاذ فإن التكلم باللغة الضعيفة أولى؛ لأن هذه اللغة -على ضعفها- مروية عن العرب أو عن بعض العرب، وكل لغة تمثل حقلًا لغويًّا لا يصح إهداره أو الحيف عليه؛ وليس كذلك الشاذ؛ فاللغة الضعيفة إنما قدمت على الشاذ لأن اللغة الضعيفة مجمع على أن طائفة من العرب قد نطقت بها -

---

(١) الخصائص: ١/ ٩٧.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور/محمد سمير اللبدي: ١١٣.

(٣) ينظر رسالتان في اللغة للرماني: ٧٣، والتعريفات للجرجاني: ١٦٤.

(٤) ينظر التعريفات: ١٦٤، وشرح الشافية للرضي: ٤/ ٤.

وإن كانت ضعيفة - ولأن الأصل في الشاذ أن يُحفظ ولا يقاس عليه ؛ فلا يجوز أن تبنى عليه القواعد[1].

بين اللغة واللغية :

تواتر في كتب تاريخ النحو أن البصريين قد بنوا قواعدهم على الكثير المطرد وليس على اللغات الضعيفة، ولا على خليط اللغات، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، ومما يؤكده ويعضده ما ذكره محمد بن سلام الجمحي من إنه قال ليونس: هَل سَمِعت من ابْن أَبِي إِسْحَاق شَيْئا؟ قَالَ: نعم؟ قلت لَهُ هَل يَقُول أحد الصويق - يعْني السويق - قَالَ: نعم، عَمْرو بن تَمِيم تَقُولهَا، وَمَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا؟ عَلَيْك بِبَاب من النَّحْو يطرد وينقاس[2].

ومن هنا تبدّت تلك اللغات الضعيفة التي لم تصل إلى درجة الفصيح الذي استقرت عليه العرب، فابتعد عنها البصريون ورفضوها، كما عُرف البصريون بتشددهم في القياس فلا يقيسون على القليل أو الشاذ، بل لا يقيمون قاعدتهم إلا على قدر كبير من السماع[3]، ولم يقبلوا إلا الشواهد المتواترة، وتواترها هو كثرة دورانها على الألسنة، فإذا ما وصلت هذه الشواهد إلى هذه الدرجة من التواتر صح الأخذ بها، واستنباط القواعد منها[4].

---

(١) ينظر الاقتراح في أصول النحو للسيوطي: ١٤٦، وأصول النحو: ٣٢٣.

(٢) طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٥.

(٣) ينظر مدرسة الكوفة للدكتور/ مهدي المخزومي: ٣٧٩، والموجز في نشأة النحو للدكتور/ محمد الشاطر: ٢٨، واللغة والنحويين القديم والحديث للأستاذ/ عباس حسن: ٤٦.

(٤) ينظر ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف للدكتور/ فتحي بيومي: ٢١، والمدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور/ عبد العال سالم مكرم: ١٩١.

أما الكوفيون فقد توسعوا في السماع حتى قبلوا كل ما نقل عن العرب، واعتمدوه ولو نادراً أو قليلاً، فهم إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً ولو كان مثالاً واحداً، فقد قيل: "إنهم لو سمعوا بيتاً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[1]، كما أخذوا عن قبائل الأطراف وعن الأعراب الذين عاشوا قريباً من البداوة. لذا يقول الرياشي[2] البصري مفتخراً: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد: أصحاب الكواميخ، وأكلة الشوارِيز[3]"[4].

وعلى هذا فعند إطلاق لفظ اللغة على استعمال نحوي أو لغوي فيراد به تَكَلُّم قبائل عربية كثيرة موثوق من فصاحتها بهذا اللفظ أو التركيب أو الأسلوب، وشاع هذا الاستعمال وانتشر، بخلاف ما إذا تكلمت به طائفة

---

(١) ينظر ما فات الإنصاف: ٢٥، وهمع الهوامع للسيوطي: ١/١٦٨، والاقتراح: ١٥٧.

(٢) هو العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي، من الموالي، لغويّ راوية، له كتاب الخيل، وكتاب، الإبل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب، روى عنه المبرد، توفي سنة٢٥٧ هـ.

تنظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري: ١٥٢- ١٥٥، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٧، ٢٨.

(٣) حرشة: جمع حارش وهو صائد الضب، الكواميخ: جمع كامخ وهو نوع من المخللات المشهية، واليربوع: حيوان صغير على هيئة الجرذ الصغير، وله ذنب طويل ينتهي بخصلة من الشعر، هو قصير اليدين طويل الرجلين، والشواريز: جمع شيراز، وهو اللبن الرائب المستخرج ماؤه.

ينظر: التهذيب في اللغة للأزهري: (حرش، كمخ، ربع، شرز).

(٤) ينظر أخبار النحويين البصريين: ٦٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ٢/ ٣٧١.

قليلة، أو لم يُكتب له الذيوع والشهرة، فإنه يُطلق عليه "لغية" في الأعم الأغلب، وسيتضح هذا في الصفحات الآتية.

المبحث الأول:

أثر اللُّغَيّة في التقعيد النحوي

١ ـ استهلاك حركة الإتباع لحركة الإعراب

قال ابن جني: "... ومن ذلك قراءة أبي جعفر يزيد: ﴿لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا﴾[(١)]، قال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أن "الملائكة" في موضع جر، فالتاء إذن مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من﴿اسجدوا﴾ لسقوط الهمزة أصلًا إذا كانت وصلًا، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرفًا ساكنًا صحيحًا، نحو قوله: ﷻ ﴿وَقَالَتُ اخْرُج﴾، وادخلُ ادخلُ، فضُم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج.

فأما ما قبل همزته هذه متحرك - ولا سيما حركة إعراب - فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرك بالضم، ألا تراك لا تقول: قل للرجلُ ادخُل، ولا: قل للمرأةُ ادخُلي؛ لأن حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلا على لغية ضعيفة، وهي قراءة بعض البادية: ﴿الْحَمْدِ لِلَّه﴾[(٢)] بكسر الدال[(٣)] "[(٤)].

---

(١) من الآية: ٣٤ من سورة البقرة، والقراءة للْأَعْمَش وقُتَيْبَة أيضًا، ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٥، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٣٧٣.

(٢) من الآية: ٢ سورة الفاتحة.

(٣) القراءة لمحمد بن السميفع، والحسن بن أبي الحسن البصري، وأبي الشعثاء، وإبراهيم بن عبلة، وزيد بن علي، ورؤبة.

ينظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ١، والمحتسب لابن جني: ١/ ٣٧.

(٤) ينظر المحتسب: ١/ ٧١.

الدراسة:

قرئ قوله تعالى: ﴿لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا﴾؛ بضم التاء إتباعًا لضمة الجيم، وفي هذا استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون قد نَوَى الوقف فسكّن التاء، وضمها تشبيهًا بضمة التاء في قراءة ابْن كثير، وَنَافِع، وَابْن عَامر، وَالْكسَائِيّ ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[1] بِضَم التَّاء إتباعًا لضمة الراء؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم.

والثاني: أنه أتبع الضم الضم، كما أتبع الكسر الكسر في قراءة: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ فكسر الدال[2].

ومن استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع قراءة: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال، قال الفراء: " وأما من خفض الدال من ﴿الْحَمْدُ﴾ فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمّة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: إبِل فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم "[3].

يقول ابن جنى: "... هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كَثُر في استعمالهم أشدّ تغييراً، .. فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت: ﴿ الحمدِ لله ﴾ كـ إبِل وإطِل "[4].

---

(١) من الآية: ٣١ سورة يوسف، تنظر القراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٣٤٨، وحجة القراءات لأبي زرعة: ١٢٢.

(٢) الإنصاف للأنباري: ٢/ ٦١٢.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣.

(٤) المحتسب: ١/ ٣٧.

ومنه قول الشاعر:

وقال اضربِ الساقَيْنُ أُمُّك هابِلُ[1]

بضم نون التثنية لأجل ضمِّ الهمزة، ومثله قول امرئ القيس:

وَيْلِمِّها في هواءِ الجَوِّ طالبةً ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب[2]

الأصل: ويلٌ لأُمها، فَحَذَفَ اللامَ الأولى، واستثقل ضمَّ الهمزةِ بعد الكسرة، فَنَقَلها إلى اللام بعد سَلْب حركتها، وحَذَفَ الهمزةَ، ثم أَتْبع اللامَ الميمَ، فصار اللفظ: وَيْلِمِّها.

تعقيب:

بعد دراسة اللغية يجدر ذكر الآتي:

أولًا: أن العربي ـ دائماً ـ يُحافظ على حركة الإعراب ؛ لأن المعنى يتحدد بها ، بل إنه قد بالغ في محافظته عليها حتى في حالة الوقف، فتجده تارة ينقلها إلى الحرف الذى قبل الحرف الأخير، نحو: هذا بكُر، ورأيت بكَر، ومررت ببكر، وأخرى بالإشمام[3] ، ولا شك أن هذه المحافظة لا تتأتى عند استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع ، وهو السبب في وصف ابن جني لها بـ "لغية".

---

(١) شطر من بحر الطويل، ولا يُعرف له قائل ولا تتمة، ينظر الكتاب: ٤/ ١٤٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ١٥ ، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٦٢.

الشاهد: "الساقَيْنُ أُمُّك" بضم نون التثنية حيث أتبع الأول للثاني للتجانس.

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو للشاعر في ديوانه: ٢٢٧، والكتاب: ٢/ ٢٩٤، و شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١١٦ ، وبلا نسبة في الحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣٤٠.

يصف الفرس فشبهه بعقاب في الجو، لاح لها ذئب، فأخذت تطارده، وقد عظم من شأن الذئب وشأن العقاب معا، ليكون ذلك أقوى في تشبيه الفرس بالعقاب.

الشاهد: "ويلِمِّها" بكسر اللام إتباعا لكسرة الميم.

(٣) ينظر الكتاب: ٤ / ١٧٣ ، والقراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية د/ حمدي العدوي: ١ /٣٨٤، ٣٨٥.

ثانيًا: أن بعض النحويين[1] قد خطأوا قراءة أبي جعفر، قال الزجاج: "قرأ أبو جعفر المدني وحده ﴿للملائكةُ اسْجدوا﴾ بالضم، وأبو جعفر من جِلَّةِ أهل المدينة، وأهلِ الثَّبتِ في القَراءَةِ إلا أنه غلط في هذا الحرف؛ لأن "الملائكة" في موضع خفض فلا يجوز أن يُرفع المخفوض، ولكنه شبَّه تاءَ التأنيث بكسر ألف الوصل؛ لأنك إذا ابْتدأتَ قلت: اسْجُدوا، وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غيرِ الصواب"[2].

وقد قيض الله من يرد عليهم، يقول أبو حيان: "وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نُقل أنها لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها، ولا يُغَلّط، والقارئ بها أبو جعفر، أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة"[3].

ويقول ابن الجزري بعد أن وجه القراءة: "ولا التفات إلى قول الزجاج...؛ لأن أبا جعفر إمام كبير، أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره، وهو لم ينفرد بهذه القراءة؛ بل قد قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضًا ـ الأعمش... وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف ينكر؟"[4].

ثالثًا: أن قراءة أبي جعفر أكثر شذوذًا من قراءة: ﴿الحمدِ لله﴾[5] بكسر

---

(١) ينظر الحجة للقراء السبعة للفارسي: ١/ ٦٥، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ٢/ ٣٧٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١١١، ١١٢.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٢٤٦.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠.

(٥) القراءة المتواترة بالرفع. الآية: ٢ في سورة الفاتحة.

الدال؛ وإنما كانت أشذ لوجود الفاصل وإن كان ساكنًا[1].

٢ ـ إعراب جمع التكسير بالحروف

قال السمين: "... والفصيح في "شياطين" وبابِه أن يُعْرَبَ بالحركاتِ؛ لأنه جمعُ تكسيرٍ، وفيه لُغَيَّةٌ رديئةٌ، وهي إجراؤُه إجراءَ الجمع المذكر السالم، سُمع منهم: لفلانٍ بستانٌ حولَه بساتون، وقُرئ شاذاً[2]: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطون﴾[3].

الدراسة:

أعرب بعض العرب جمع التكسير بالحروف، قالوا: لفلانٍ بستانٌ حولَه بساتون، وكتب الحسين بن علي بن العباس في كتاب له: وهم مجانون، توهم أنه جمعٌ مسلمٌ[4]، ومنه قراءة ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطون﴾، وقد وجهت هذه القراءة بأنه لما كان آخره كآخر يبرين وفلسطين[5] ـ فكما أجرى إعراب هذا على النون تارة، وعلى ما قبله تارة، فقالوا: يبرين ويبرون، وفلسطين وفلسطون ـ أُجري ذلك في "الشياطين" تشبيهًا به فقالوا: الشياطين والشياطون، وقال أبو فيد مؤرج السدوسي: إن كان اشتقاقه من شاط، أي:

---

(١) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي: ١/ ٢٧٢.

(٢) القراءة المتواترة ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطين﴾ من الآية: ٢١٠ سورة الشعراء. والقراءة للحسن، والأعمش، وابن السميفع. ينظر مختصر شواذ القرآن: ١٠٨، وشواذ القراءات للكرماني: ٣٥٧، وروح المعاني للآلوسي: ١٠/ ١٣٠.

(٣) الدر المصون: ١/ ١٤٦.

(٤) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس: ٢٤٢.

(٥) المراد: ما سمي به جمع المذكر السالم.

احترق، يشيط شوطة، كان للقراءة وجه. قيل: ووجهها أن بناء المبالغة منه شيّاط، وجمعه الشياطون، فخففت الياء[1].

وقد عده الفراء والزجاج والنحاس وابن جني[2] غلطًا، قال الزجاج: "وقرأ الحسن "الشَيَاطُونَ"، وهو غَلَط عِنْدَ النحويين، ومخَالَفَة عند القراء للمصحف، فليس يجوز في قراءة ولا عند النحويين، ولو كان يجوز في النحْو، والمصحفُ على خلافه لم تَجُزْ عندي القراءةُ به".[3] وقال النحاس: "وقرأ الحسن "الشياطون"، وهو غلط عند جميع النحويين"[4].

وجعله العكبري شبيهًا بالغلط، حيث قال: "وَقَرَأَ الْحَسَنُ: "الشَّيَاطُونَ"، وَهُوَ كَالْغَلَطِ، شَبَّهَ فِيهِ الْيَاءَ قَبْلَ النُّونِ بِيَاءِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ"[5].

ولم يرتض أبو حيان الوصف بالغلط؛ فقال: "وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: غَلِطُوا، لِأَنَّهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَنَقْلِ الْقُرْآنِ بِمَكَانٍ"[6].

وجعله النحاس[7] ومكي بن أبي طالب لحنًا[8]، ولم يصل عند ابن عطية والسمين[9] إلى درجة اللحن، قال ابن عطية: "وقال بعض الناس: هو لحن،

---

(١) ينظر عبث الوليد للمعري: ٥٠٧ ـ ٥٠٩، والكشاف للزمخشري: ٣/ ٣٣٩، والبحر المحيط: ٨/ ١٩٦.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٨٥، والمحتسب: ٢/ ١٣٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٠٣.

(٤) إعراب القرآن: ٣/ ١٣٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٩.

(٦) البحر المحيط: ٨/ ١٩٦.

(٧) إعراب القرآن: ٢/ ١٦.

(٨) الهداية الى بلوغ النهاية: ٣/ ٢٠٦٤.

(٩) الدر المصون: ٤/ ٦٨٥.

وليس كذلك، بل هو شاذ قبيح، وإنما هو محمول على قولهم: سنون وأرضون، إلا أن هذه في جمع مسلم، و"شياطون" في جمع مكسر، فهذا موضع الشذوذ" [1].

وقد عده ابن الأثير، وأبو حيان، والآلوسي[2] شاذًا.

تعقيب:

تبين من دراسة اللغية أن إعراب جمع التكسير إعراب الجمع السالم قد وقف منه النحويون موقف الرفض، فوصفوه بالغلط واللحن والشذوذ، وما ذكروه صحيح؛ لأن ما ورد من شواهده قليل، لكنّ هذا لا يسوغ تغليط القراءة السابقة؛ قال الألوسي: " والذي أراه أنه متى صح رفع هذه القراءة إلى هؤلاء الأجلة لزم توجيهها؛ فإنهم لا يقرؤون إلا عن رواية كغيرهم من القراء في جميع ما يقرؤونه عندنا" [3].

٣ ـ بناء "يعلبك" ونحوه على فتح الجزأين

قال ابن هشام: "... الْبَاب الثَّانِي: مَا لَزِمَ الْبِنَاء عَلَى السُّكُون أَوْ نَائِبِهِ، وَهُوَ نَوْعٌ وَاحِد، أَو الْفَتْح، وَهُوَ سَبْعَة، ثم قال: " وَمَا رُكِّب مِن الْأَعْدَاد وَالظُّرُوف وَالْأَحْوَال وَالْأَعْلَام نَحْوُ: أَحَدَ عَشَر، ونَحْوُ: هُوَ يَأتِينَا صَبَاحَ مَسَاءَ، وَبَعْض الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَينَ، ونَحْو: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْت، أَيْ: مُلَاصِقاً، ونَحْو: بَعْلَبَكَّ فِي لُغَيَّةٍ" [4].

---

(١) المحرر الوجيز: ٢/ ٣٠٧.

(٢) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١/ ٣٠٩، والبحر المحيط: ١/ ٥٢٢، وروح المعاني: ١/ ٣٣٧.

(٣) روح المعاني: ١٠/ ١٣٠.

(٤) شذور الذهب لابن هشام: ٥.

الدراسة:

المراد بالعلم المركب: كل اسمين نُزّل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، فإن كان آخره كلمة "ويه" بُني على الكسر، مثل "سيبويهِ"، وإن لم يكن جاز فيه أن يُبنى جزءاه تشبيهًا بـ "خمسة عشر"، فتقول: هذه حضرَموتَ وبعلَبكَ، ورأيتُ حضرَموتَ، ومررتُ ببعلَبكَ، فيفتح آخر الجزأين إلا إذا كان الجزء الأول معتلًا بالياء، كـ معديكرب، وقاليقلا فإنه يجب سكونه مطلقًا؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فناسب أن يخص بمزيد التخفيف، فسكنوا ما كان منه معتلًا، وإن كان نظيره من المؤنث يفتح نحو: رامية وغازية، وذلك في الرفع والنصب والجر[1].

ويجوز فيه أن يُعرب إعراب ما لا ينصرف؛ لوجود علتين فيه: العلميّة والتركيب المزجي، فتقول: جاءني بعلبكُ، ورأيت بَعلبكَ، ومررت بِعلَبكَ[2]

كما يجوز إضافة صدره إلى عجزه فيخفض على ما يقتضيه الحكم من صرفٍ وغيره، ويكون الأول مُعربًا بحسب العوامل، ويعتبر كالكلمة الواحدة؛ فيعامل من ناحية الإعراب معاملة المفرد، فيكون على حسب جملته: مبتدأ، أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا، ... أو غير ذلك؛ لكنه يرفع بالضمة من غير تنوين، وينصب ويجر بالفتحة في الحالتين من غير تنوين، تقول: رامهرمُزُ جميلةٌ، وإن رامهُرمُزَ جميلةٌ، سمعت برامُهرْمُزَ، فتتغير حركة الحرف الأخير وحده تبعًا لحالة الإعراب، ويبقى غيره على حالته الأولى.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١٤٥٥، وشرح ابن الناظم: ٥٠، والارتشاف: ٢/ ٨٦٥، والتصريح للشيخ خالد: ٢/ ٣٣٠.

(٢) ينظر شرح الأشمونى: ١/ ١١٦.

تعقيب:

ذكر النحويون أن بناء "بعلبك" ونحوه على فتح الجزأين هو أقل اللغات، قال السيوطي: " وَهَذِهِ اللُّغَة أنكرها بَعضهم، وَقد نقلهَا الْأَثْبَات"[1]، وقد تكون هذه القلة سبب وصف ابن هشام لها باللغية، كما ذكروا أن إعراب الاسم بتمامه إعراب ما لا ينصرف هو أفصح اللغات وأشهرها وأكثرها، وأن الإضافة أشهر من البناء.[2]

٤ ـ نصب خبر "ما" الحجازية إذا توسط بينها وبين اسمها

قال أبو حيان: "وقوله ـ يعني ابن مالك ـ "وقد تعمل ـ يعني "ما" الحجازية ـ متوسطًا خبرها"[3] هذا الذي قاله، وأجازه هو مذهب الفراء، أجاز الفراء أن تقول: ما قائمًا زيد، وحكي الجرمي أن ذلك لغية، وحكي: "ما مسيئًا من أعتب"[4].

الدراسة:

نُسب إلى الفراء[5] جواز إعمال "ما" الحجازية إذا تقدم خبرها على اسمها، فيقال: ما منطلقًا زيدٌ، ونسبوا له استدلاله بقول الفرزدق:

فأصبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثلَهُمْ بَشَرُ[6]

---

(١) الهمع: ١/ ٢٨٢.

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي: ١/ ٣٩٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٢/ ٥٩٩، ٨/ ٤٠٥٠.

(٣) التسهيل لابن مالك: ٥٧.

(٤) التذييل: ٤/ ٢٦٦، وينظر الهمع: ١/ ٤٥٠.

(٥) ينظر الارتشاف: ٣/ ١١٩٧، والهمع: ١/ ٤٥٠.

(٦) البيت من بحر البسيط، وهو للشاعر في ديوانه: ١٦٧، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١/١٧٦، والمغني لابن هشام: ٧٨٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١/ ٢٢٦.

وما نُسب للفراء من جواز الإعمال مع التقديم يناقضه ما جاء في معاني القرآن؛ إذ قال: " فإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه، فقلت: ما سامعٌ هذا، وما قائمٌ أخوك" (١).

وجعله المرادي من اختلاف النقل، فقال: "واختلف النقل عن الفراء، فنقل عنه أنه أجاز: ما قائماً زيد، بالنصب، ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيز النصب" (٢).

وابن عصفور لم ينسب رأيًا إلى الفراء، وإنما نسب إلى أهل الكوفة إعرابهم لـ "مثل" في قول الفرزدق بمنزلة البدل(٣).

وقد ذهب سيبويه والجمهور(٤) إلى أنّ الخبر إذا تقدّم لا يجوز نصبه نحو: ما قائمٌ زيدٌ، يقول سيبويه: " فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب رفعت، ولا يجوز أنْ يكون مقدمًا مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أنْ تقول: إنّ أخوك عبد الله، على حدّ قولك: إنّ عبد الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل، وإنما جُعِلت بمنزلته، فكما لم تتصرف "إن" كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوته فكذلك "ما" (٥).

قال المبرد: " فالرفع الْوَجْه، وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين، وَذهب إِلَى أَنه خبر مقدم، وَهَذَا خطأ فَاحش، وَغلط بّين" (٦).

الشاهد: ما مثلهم بشر، حيث أُعمل الشاعر "ما" عمل "ليس" مع تقدم خبرها على اسمها.

(١) معاني القرآن: ٢/ ٤٣.

(٢) الجنى: ٣٢٤.

(٣) شرح الجمل: ١/ ٥٩٣.

(٤) ينظر المقتضب للمبرد: ٤/ ١٩١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٦٩، والتصريح: ١/ ٢٦٤.

(٥) ينظر الكتاب: ١ /٦٠.

(٦) المقتضب: ٤/ ١٩١.

وللجمهور ردود كثيرة على بيت الفرزدق، منها:

الأول: أن الرواية لو كانت بالنصب فالشاعر قد أخطأ في هذا؛ لأنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون "ما" إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر "ليس" قد جاء متقدمًا على اسمها، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى "ليس" - تعطى حكمها، ولم يلتفت إلى أن "ما" فرع من "ليس" في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الأصل[1].

والثاني: أن الرواية لو كانت بالنصب والشاعر لم يخطئ فلا نسلم أن "مثل" منصوبة، بل هي مبنية على الفتح في محل رفع خبر مقدم، و"بشر" مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت "مثل" لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[2] مثل في هذه الآية الكريمة صفة لـ ﴿حق﴾ مع أن ﴿حق﴾ مرفوع و﴿مثل﴾ مفتوح، فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع[3].

الثالث: أن "مثل" منصوبة على الحال، ويكون تقديره: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم فيكون "بشر" مبتدأ، "ومثلهم" نعتًا له، و"في الدنيا" خبر، فلما تقدمت "مثلهم"، نصبت على الحال كقولك: "في الدار قائما رجل"[4].

الرابع: أنه يُخرّج على الشذوذ[5].

---

(١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٧٧، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٢٠٤.

(٢) من الآية: ٢٣ سورة الذاريات.

(٣) ينظر توجيه اللمع لابن الخباز: ١٤٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام: ٢٨٣.

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٣٢٩، وأسرار العربية للأنباري: ١٢١.

(٥) ينظر الكتاب: ١/ ٦٠، وشرح الجمل: ١/ ٥٩٣، وشرح الأشمونى: ١/ ٢٥٧.

وقد نقل ابن الشجري وابن الأثير[1] الإجماع على بطلان العمل إذا تقدم الخبر؛ لأنها عملت بحكم الشّبه، لا بحكم الأصل في العمل.

تعقيب:

بعد دراسة اللغية يجدر ذكر الآتي:

أولًا: أن إعمال "ما" الحجازية مع تقدم الخبر قد وصفه الجرمي بـ "لغية" كما تقدم، وقد ورد عنه أنه وصفه بـ"لغة"[2]، والظاهر الأول؛ دليل ذلك أن سيبويه قد قال: "وزعموا أن بعضهم قال..."[3]، وذكر النصب مع تقدم الخبر، ولم يحدد القائل، ثم قال: "وهذا لا يكاد يعرف"[4]، كما أن العكبري قد جعلها من قبيل اللُّغَة الضَعِيفَة[5]، فتكون أقرب إلى اللغية منها إلى اللغة.

ثانيًا: نسب ابن مالك إلى سيبويه جواز الإعمال مع تقدم الخبر، فقال: "وقد تعمل متوسطًا خبرُها، وموجبا بـ "إلا"، وفاقًا لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني "[6] وهو مخالف لكلام سيبويه المتقدم، قال أبو حيان: " ثم قال سيبويه بعد ذلك: "وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف".[7] فهذا لم يسمعه سيبويه من العرب، وإنما قال: "وزعموا أن بعضهم قال". ثم قال: "وهذا لا يكاد يعرف"، نفي المقاربة،

---

(١) ينظر البديع في علم العربية لابن الأثير: ١/ ٥٦٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥٦.

(٢) ينظر الارتشاف: ٣/ ١١٩٨، والجنى الداني للمرادي: ٣٢٣، والتصريح: ١/ ٢٦٤.

(٣) الكتاب: ١ / ٥٩.

(٤) السابق نفسه.

(٥) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٧٧.

(٦) التسهيل: ٥٧.

(٧) الكتاب: ١ / ٥٩.

والمقصود نفي العرفان كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [1]، فإذا كان قوله هذا فكيف يُنسب إليه أنه أجاز نصب الخبر مقدمًا؟ وقد نص النص الذي لا يحتمل التأويل أنه يرفعه، وأن مثل "وإذ ما مثلهم بشر" لا يكاد يعرف، فكيف يبنى على ما لا يكاد يعرف قانون، فيسوغ نصب الخبر تسويغًا جائزًا؟ هذا تحميل لكلامه ما لا يحتمله" [2].

وقال أبو حيان أيضًا: "ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة" [3].

ثالثًا: أن الصحيح الذي عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر "ما" إذا توسط، بل يجب الرفع، فإن لم يطابق ما بعده كان مبتدأ، وكان ما بعده مرفوعًا به أغنى عن الخبر، وإن طابق فيجوز هذا الوجه، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا[4].

٥ ـ إعمال "عسى" عمل "إنَّ" وشروطه

قال ابن هشام: "هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر، ... والسابع: "عسى" في لغيَّة، وهي بمعنى "لعل"، وشرط اسمه أن يكون ضميرًا، كقوله:

فقلت: عَسَاها نار كأسٍ وعلَّها [5]

وقوله:

أقول لها لعلي أو عساني [6]

---

(١) من الآية: ٤٠ سورة النور.

(٢) التذييل لأبي حيان: ٤/ ٢٧٢.

(٣) الارتشاف: ٣/ ١١٩٨.

(٤) ينظر التذييل: ٤/ ٢٦٨.

(٥) شطر بيت من بحر الطويل، وتتمته: "تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَها فأَعُودُها"
وهو لصخر بن الجعد الخضري في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني: ٢/ ٧٢٠، والتصريح: ١/ ٢٩٧، وبلا نسبة في تمهيد القواعد: ٣/ ١٢٨٠.
الشاهد: عساها نار كأس، حيث جاءت "عسى" بمعنى "لعل" وجاء اسمها ضميرًا الغائبة، فنصب محلًا بها، ورفع ما بعده على الخبرية.

(٦) شطر بيت من بحر الوافر، وتتمته: ولي نفس تنازعني إذا ما

وهو حينئذ حرف وفاقًا للسيرافي، ونقله عن سيبويه[1]؛ خلافًا للجمهور في إطلاق القول بفعليته[2]، ولابن السراج[3] في إطلاق القول بحرفيته"[4].

الدراسة:

جاء عن بعض العرب النصب بـ "عسى"، وهي حينئذ بمعنى "لعل" في الترجي والإشفاق، فحملت في العمل عليها، كما حملت "لعل" على "عسى" في إدخال "أن" في خبرها، قال سيبويه: " وأما قولهم: عساك فـ "الكاف" منصوبة. قال الراجز، وهو رؤبة:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا[5]

وهو لعمران بن حطان في الكتاب: ٢/ ٣٧٥، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٣٣٠، وبلا نسبة في الخصائص: / ٢٧، والمفصل للزمخشري: ١٧٧.

الشاهد: "عساني"، حيث استعملت "عسى" حرفًا بمعنى "لعل" وجاء اسمها ضميرًا للمتكلم، فنصب محلًا بها، ورفع ما بعده على الخبرية.

(١) ينظر شرح الكتاب: ٣/ ١٣٩.

(٢) ينظر المغني: ٢٠١، والهمع: ١/ ٤٦، والتذييل: ٤/ ٣٢٧..

(٣) نسب كثير من النحويين إلى ابن السراج أن "عسى" حرف، لكن كلام ابن السراج في الأصول على أنها فعل، يقول: " الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرف، وفعل غير متصرف...، فأما الأول: وهو الفعل المتصرف فنحو: قام وضربَ...، الثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس لا تقول منه يفعل ولا فاعل "، ينظر الأصول: ١/ ٧٥، ٧٦، وأسرار العربية: ١٠٨، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ٢٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٣٢٢.

(٤) ينظر أوضح المسالك لابن هشام: ١/ ٣١٣، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩.

(٥) الرجز للشاعر في ملحقات ديوانه: ١٨١، والحجة للقراء السبعة: ٤/ ٣٩١، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي: ١٣٥، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٢/ ٦١٨.

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك ني" [1]، وشرط اسمها أن يكون ضميرًا لغائب أو متكلم أو مخاطب كما ذُكر في الأبيات السابقة.

فتبين أن الضمير المتصل بـ"عسى" فيما سبق هو اسمه، وهو في موضع نصب، وما بعده خبره، هذا مذهب سيبويه.

وذهب المبرد إلى أن "عسى" باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجعل المخبر عنه خبراً. فالياء في موضع نصب خبر لـ "عسى" تقدم، و"أن" والفعل في موضع رفع اسم لها، قال المبرد: " فَأَما قَول سِيبَوَيْه: إِنَّهَا تقع فِي بعض الْمَوَاضِع بِمَنْزِلَة "لَعَلَّ" مَعَ الْمُضمر فَتَقول: عساك وعساني - فَهُوَ غلط مِنْهُ؛ لِأَن الْأَفْعَال لَا تعْمل فِي الْمُضمر إِلَّا كَمَا تعْمل فِي الْمظهر، فَأَما قَوْله:

تَقول بنتي: قد أَنى إناكا... يَا أبتى علك أَو عساكا

وَقَالَ آخر:

ولي نفس أَقُول لَهَا إِذا مَا... تخالفني: لعلى أَو عساني

فَأَما تَقْدِيره عندنَا: أَن الْمَفْعُول مقدم، وَالْفَاعِل مُضْمر، كَأَنَّهُ قَالَ: عساك الْخَيْر أَو الشَّرّ، وَكَذَلِكَ: عساني الحَدِيث، وَلكنه حذف؛ لعلم الْمُخَاطب بِهِ، وَجعل الْخَبَر اسْمًا على قَوْلهم: "عَسى الغوير أبؤسا" [2].

ورُدّ قولهما بأمرين:

أحدهما: أنه يلْزم مِنْهُ جعل خبر "عَسى" اسْمًا مفردًا، وهو ضرورة، أو شاذ.

الشاهد: "عساكا"، حيث استعملت "عسى" حرفًا بمعنى "لعل" وجاء اسمها ضميرًا للمخاطب، فنصب محلًا بها، ورفع ما بعده على الخبرية

(١) الكتاب: ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) المقتضب: ٣/ ٧١، ٧٢.

والثاني: أن من قال "أو عساها" فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه، ولا نظير لذلك، ولا يرد هذا على سيبويه؛ لأنه يرى أن "عسى" الذي ينصب الاسم حرف، فهو نظير: إن مالًا وإن ولدًا[1].

وذهب الأخفش[2] إلى أن "عسى" باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب ـ الذي هو الياء وأخواتها ـ وضع موضع المرفوع، فهو نائب عنه، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد، نحو: "رأيتك أنت"، و"مررت بك أنت"، و"أن" والفعل في موضع نصب خبراً لها.

تعقيب:

تبين من دراسة اللغية أمران:

الأول: أن إعمال "عسى" عمل "لعل" لغة لبعض العرب حكاها الناسُ، وليس بمقصُورٍ على السماع، قال محمد بن مسعود الغزني[3]: "ولما أفرط في كثرة استعماله أخرجته من الفعلية إلى الحرفية حتى صار مثل "لعل" في اقتضاء الاسم والخبر كقولهم: عساه يخرج، وعساهما خارجان، وعساهم خارجون، وعساك، وعساكما، وعساكم، أي: لعله يخرج[4]، والمشهور أنه إذا اتصل بها ضمير أن يكون بصورة المرفوع، وهو الذي نزل به القرآن، قال

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٤٧، والتذييل: ٤/ ٣٦٢، والتصريح: ١/ ٢٩٨.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٣٩، والهمع: ١/ ٤٨٢.

(٣) هو محمد بن مسعود الغزني، صاحب كتاب البديع، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، توفي سنة ٤٢١هـ.

تنظر ترجمته في البغية: ١/ ٢٤٥، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١٢/ ١٩.

(٤) ينظر الارتشاف: ٣/ ١٢٣٤.

تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [1] [2].

الثاني: ذكر الشاطبي أن هذه اللغة قليلة، قال: "وأما الثالث فالجواب عنه من وجهين، أحدهما: أن تلك اللغة قليلة، نصّوا على ضعفها، وضعفُها من جهة السماع، فإنها لم تكثر في الكلام، ومن جهة القياس لإخراج عسى -وهي فعل - من بابها، وهو باب "كان" إلى باب "إنّ" [3].

ويرى البحث خلاف ذلك؛ فعدم كثرة هذه اللغة مرده النظر إلى اللغة الأكثر استعمالًا في "عسى"، وهي عملها عمل "كان"، ولا يعني ذلك قلة الشواهد على عملها عمل "لعل"؛ فقد سبق ذكر شواهد كثيرة على ذلك وعلى هذا فوصفها باللغة أجدر وأليق من وصفها باللغية.

٦ ـ تذكير الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي غير المفصول

قال أبو حيان: "باب العلامات التي تلحق الفعل دلالة على تأنيث المرفوع به، وعلى تثنيته وجمعه؛ فمن ذلك التاء الساكنة تلحق وجوبًا الماضي المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقي إذا لم يفصل بينهما، ومثناه وجمعه بالألف والتاء نحو: قامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات، وقولهم: قال فلانة قيل: لغية، وقيل: شاذ لا يقاس عليه، وأجازه الأخفش، والرماني، ورده المبرد". [4]

---

(١) من الآية: ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٩٦، والتذييل: ٤/ ٣٥٨، والمقاصد الشافية: ٢/ ٢٩٨.

(٣) ينظر المقاصد الشافية: ٢/ ٣٠٠، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٤/ ١٧٢٩.

(٤) الارتشاف: ٢/ ٧٣٤.

الدراسة:

حكى سيبويه: قال فلانة، و"فلانة" فاعل مؤنث حقيقي متصل بالفعل المذكر، قال سيبويه: " وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم. وقال بعض العرب: " قال فلانة " وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف"[1].

وهو ما أجازه الأخفش[2]، والرماني[3]، وقال ابن كيسان[4] بأنه لا مانع من القياس عليه ما دام سيبويه قد حكى ذلك.

وقد رد المبرد ذلك فقال: " فأما ضرب جاريتك زيداً، وجاء أمتك، وقام هند فغير جائز؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيداً نحو: هُدِم دارك، وعُمر بلدتُك؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته، كما قال ﷻ: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾[5] وقال: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[6]، أما:

---

(١) ينظر الكتاب: ٢/ ٣٨.

(٢) التذييل: ٦/ ١٩٦.

(٣) ينظر رأيه في البديع في علم العربية: ١/ ١٠٤، والارتشاف: ٢/ ٧٣٤.

(٤) ينظر الهمع: ٣/ ٣٣٣.

(٥) من الآية: ٦٧ سورة هود.

(٦) من الآية: ٢٧٥ سورة البقرة.

لقد ولد الأُخيطلَ أمُّ سوءٍ[1]

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعد، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث نحو: حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ، ونزل دارَك ودارَ زيدٍ جاريةٌ، والوجه ما ذكرت لك، ومن أولى الفعل مؤنثًا حقيقيًا لم يجز عندي حذف علامة التأنيث" [2].

وحجة المبرد أنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، قال الشاعر:

تَجاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عن قِتالِهِ إلى ملِكٍ أَعْشو إلى ضَوْءِ نارِهِ[3]

و"هند" في البيت اسم رجل[4].

ويمكن رد مذهب المبرد بما يأتي:

١ـ أن ما قاله سيبويه صحيح؛ لأنه حكاه عن العرب وهو غير متهم في حكايته، ثم إن كلام المبرد " ظاهر الفساد بيِّن الاختلال، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن بعض العرب: قال فلانة ثم خَطأه في ذلك، وهذا موضع

---

(١) صدر بيت من بحر الوافر، وتتمته: على باب استها صلب وشام، وهو لجرير في ديوانه: ٥١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ١/ ٤٩٨، والخزانة للبغدادي: ٩/ ١٢١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٠٨، ومعاني القراءات للأزهري: ٢/ ٢٥٤.

(٢) ينظر المقتضب: ٢ /١٤٤: ١٤٦.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٨٧، والتصريح: ٢/ ٦١٩، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٤/ ٢٠٧٧.

الشاهد: أن المبرد منع أن تترك علامة التأنيث من المسند إلى المؤنث الحقيقي التأنيث، وقد جاءت "هند" عَلَمًا على مُذكَّر، فهو عَلَم مُشْتَرَك بين الرجال والنساء.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٣٥٩.

التكذيب فيه أشبه من التخطئة ؛ لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ويخطأ فيه ، وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك ، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً ، وكلام العرب فرعاً ، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله" [1].

٢ ـ أن سيبويه قد احتج بما لا مدفع له ، وهو قول جرير :

لقد ولد الأُخيطلَ أمُّ سوءٍ على بابِ استهَا صُلُبٌ وشَامُ

فقد مثَّل حذف التاء من فعل المؤنث على رأى من أجاز ذلك بأحسن تمثيل ، وهو للنحوي أن يفعله ، وهو أن يمثل لما جاء عن العرب ويعتل له ، وعليه فليس للمبرد أن يرد ذلك[2].

٣ ـ أن السماعَ بخلافِ ما ذهب إليه ، فهو تعليلٌ في مُقابَلةِ النصّ ، فأمّا إذا سُمّي بمذكّرٍ كامرأةٍ تسمّى بـ "زَيدٍ" ، أو "قاسِمٍ" ، لزم إلحاقُ العلامة سواءٌ في ذلك الفصلُ وعدمُه ، نحو : "قالت زيدٌ" ، و"أقبلتِ اليومَ قاسمٌ" . ولا يجوز حذفُ التاء منه ؛ لئلاّ يُلْبس بالمذكّر ؛ لأنّ الفاعل لا دلالةَ فيه على التأنيث ، إذ لا علامةَ فيه للتأنيث ، ولا هو غالبٌ في المؤنّث ، نحو : "زَيْنَبَ" ، و"سُعادَ" ، وليس كل لغة توجد في كتاب الله ، ولا كل ما يجوز في اللغة يأتي به القرآن الكريم أو الشعر العربي ، وللمبرد مذاهب يجوِّزها لا توجد في القرآن الكريم ولا غيره ، ومن ذلك إجازته مثل قولك : إن زيد قائماً قياساً على : ما زيد قائماً [3].

ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء شاذ[4] ، ورديء لا ينقاس[5] ، ولا يجوز إلا حيث سُمع[6] ، وكل هذه الألفاظ تدل على أن تذكير الفعل

---

(١) ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد: ١٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٤١.

(٢) ينظر الانتصار: ١٢٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦٩.

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٣٦٠.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٠٤ ، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٧١.

(٥) ينظر أوضح المسالك: ٢ / ٩٧.

(٦) ينظر توضيح المقاصد: ٢/ ٥٩٠ ، والتصريح: ١/ ٤٠٨.

المسند إلى المؤنث الحقيقي غير المفصول لغية قمينة بعدم التكلم بها، حقيقة بالطرح والاستبعاد، وأن الصحيح هو ما عليه الجمهور من وجوب التأنيث.

تعقيب:

ظهر مما سبق أن تذكير الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي غير المفصول ضعيف؛ يدل على ذلك أن سيبويه قد حكاه عن بعض العرب، ولم يسمهم؛ لذا كان حقه أن يحفظ ولا يقاس عليه؛ حتى لا يؤدي إلى فوضى التعبير، والخروج على مشهور القواعد.

٧ ـ إسناد الفعل إلى علامة التثنية والجمع مع وجود الفاعل الظاهر

قال صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: "... يقولون: قاما الرّجُلان، وقاموا الرِّجالُ، فيلحقونَ الفِعل علامة التثنية والجمع، وما سُمِع ذلك إلا في لُغَيّة ضعيفة لم ينطق بها القرآنُ ولا أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نُقِل عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيدُ الفعل، كما قال تعالى: ﴿قال رَجُلانِ﴾ (١)، و﴿إذا جاءَكَ المُنافِقون﴾ (٢)، فأما قوله تعالى: ﴿وأسَرّوا النّجْوى الذينَ ظَلَموا﴾ (٣)، فـ الذين بَدَل من الضمير الذي في لفظة أسَرّوا، وقيل: بل موضعه نصب على الذم، وكذلك قوله: ﴿ثمّ عَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهُمْ﴾ (٤)، فـ كثيرٌ بدل من الضمير"(٥).

---

(١) من الآية ٢٣ سورة المائدة.

(٢) من الآية ١ سورة المنافقون.

(٣) من الآية ٣ سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ٧١ سورة المائدة.

(٥) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٤١١، ٤١٢.

الدراسة :

بعض العرب[1] يلحقون الفعل المسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع علامة كضميره، فيقولون: قاما أخواك، وخرجوا إخوتك، وذهبن الهندات، فالألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع، وهي حروف لا ضمائر، فهي بمنزلة تاء التأنيث في نحو : خرجت هند، وجاءت المرأة، وهي التي تعرف بـ"لغة أكلوني البراغيث".

وقد خرّج أبو عبيدة، والأخفش، وابن جني[2] على هذه اللغة بعض آيات من القرآن الكريم: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وعن قوله: ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾

وفي هذه اللغة شذوذ من وجهين :

أحدهما: وجود القرينة الدالة على تعدد الفاعل، وهو ضعيف، وسوغه قياسه على التأنيث، حيث جاز إلحاق العلامة الدالة على تأنيث فاعله.

وثانيهما: أن الضمير اللائق بالعود على "البراغيث" هو النون لا الواو، فلو قيل: "أكلتني" كان جيداً "[3].

للغة، منها: أن يكون "الذين ظلموا" بدلاً من الواو، وعليه فالواو

---

(١) نسبت إلى طيئ أو أزد شنوءة في الارتشاف: ٢/٧٣٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٩٢، وإلى أزد شنوءة فقط في البحر المحيط : ٧/ ٤٠٨، ونسبها ابن عقيل في شرح الألفية : ٢/ ٨٠ إلى بني الحارث بن كعب، ونسبها ابن هشام للجميع في المغني: ٤٧٨ .

(٢) ينظر مجاز القرآن: ١/ ١٧٤، ٢/ ٣٤، ومعاني القرآن : ١/ ٤٤٧، ٢٨٦، وسر الصناعة: ٢/ ٦٢٩.

(٣) ينظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي: ١٧٥ .

ضمير، وأبدل الظاهر منها، وتقدر بعد "ظلموا" منهم[1] وهو مذهب سيبويه[2]، أو خبراً لمبتدأ محذوف كأنه قال: وأسروا النجوى. قيل: من هم؟ فقال: "الذين ظلموا"[3].

وكذلك خرجوا "كثير" على البدل مما في "عموا"، والواو الأخرى - واو "صموا" - عائدة على كثير فكأنه قال: عمى كثير منهم وصموا"[4]، ويجوز أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: العمي والصم منهم كثير[5] أو هم كثير منهم، أي: من أصحاب هذين الوصفين[6].

إسناد الفعل إلى علامة التثنية والجمع مع وجود الفاعل الظاهر بين اللغة واللغية

كتب النحو واللغة[7] مليئة بوصف إسناد الفعل إلى واو الجماعة مع وجود الفاعل الظاهر بأنه لغة لا لغية، فهذا ابن السراج يقول عن الفعل: "ولا يجوز أن يثنى ولا يجمع لما بينت لك، فإذا قلت: الزيدان يقومان. فهذه

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٦٤/٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ٤٧٧/٢.

(٢) الكتاب: ٤١/٢.

(٣) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: ٢٤٥/١، ومشكل إعراب القرآن: ٤٧٧/٢.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣٣/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٢/١

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣٣/٢.

(٦) ينظر أمالي ابن الشجري: ٢٠٢/١.

(٧) ينظر تاج اللغة وصحاح العربية: ٤/ ١٣٦١، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١١٦، وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٥٩، والجنى: ١٤٩.

الألف ضمير الفاعلين والنون علامة الرفع وإذا قلت: الزيدون يقومون فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع ويجوز: قاموا الزيدون ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراغيث"[1].

قال أبو حيان: "... والصحيح أنها لغة حسنة "[2]، وقال المرادي: "وهي لغة ثابتة خلافاً لمن أنكرها"[3].

يقول بعض الباحثين:[4] " ...وهي لغة فصيحة، ولكنها لم تبلغ من الشيوع والجري على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى - يعني إفراد الفعل في حال تقدمه على الفاعل - التي يحسن الاكتفاء بها اليوم والاقتصار عليها".

فهي منسوبة إلى طيىء وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب، وهي قبائل عربية مشهورة بفصاحتها.

تعقيب:

حكم ابن أبي الربيع على هذه اللغة بأنها قليلة[5]، وهذا يحتاج إلى توضيح، فهي قليلة بالنسبة إلى اللغة الأخرى الشائعة - أعني تجريد الفاعل من علامة التثنية أو الجمع لا أنها قليلة في حد ذاتها، فقد جاءت في القرآن الكريم - كما ارتآه بعض النحويين - وجاءت في الحديث الشريف كثيراً كما في حديث أبي هريرة الصحيح: " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" [6]،

---

(١) الأصول: ١/ ١٧٢.

(٢) البحر المحيط: ٤٠٨/٧.

(٣) الجنى الداني: ١٧٠.

(٤) هو د/ حسين البدري النادي في كتابه الدراسات النحوية الحديثة: ١٥، ١٦.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٦٩/١.

(٦) الحديث رواه البخاري في كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلاَةِ - باب فضل صلاة العصر:

وحديث جابر بن عبد الله : "من كن له ثلاث بنات يؤدبهن ويرحمهن ويكفلهن وجبت له الجنة البتة" [1].

وقد جاءت هذه اللغة في الشعر كثيرًا، فقد جمع لها أحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة[2] أكثر من عشرين شاهدًا، وفي نهاية بحثه خلص إلى أن: "هذه اللغة لم تكن مهجورة في الاستعمال، ولا بعيدة من الفصاحة"[3].

ومن الشواهد التى يحتج بها في هذا المضمار قول الشاعر:

يُلومونَنى في اشْتراء النّخيـ ـل أهلِى فكلّهم ألوم[4]

وغير ذلك كثير.

فظهر من المعالجة السابقة أن إسناد الفعل إلى علامة التثنية والجمع مع وجود الفاعل الظاهر ليس لغية أبدًا؛ بل هي لغة موجودة في العربية، في شعرها ونثرها بل في أفصح نص فيها في القرآن الكريم[5]؛ لذا دافع ابن عنها، ووقف لمن ردها وضعفها، أو استبعدها وأنكرها، فقال: "... وأما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم

١١٥/١، رقم الحديث: ٥٥٥، ومسلم في بَابُ فَضْلِ صَلَاتَيِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِمَا: ١/ ٤٣٩.

(١) رواه أحمد في المسند: ٢٢/ ١٥٠ تحت رقم: ١٤٢٧٢.

(٢) هو الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد - رحمه الله.

(٣) ينظر كتاب في أصول اللغة من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢١١، ٢١٣.

(٤) البيت من بحر المتقارب وهو لأحيحة بن الحلاج في ديوانه: ٧١، وهو لأمية بن أبى الصلت في ديوانه: ٩٩، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٥٧، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٩٦ برواية "يعذل" في الأخيرين.

(٥) ينظر آراء في الضمير العائد ولغة أكلونى البراغيث للدكتور / خليل أحمد عمايرة: ٣٧.

هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره ... "[1].

وعليه فُيُردُّ وصف الصفدي لإسناد الفعل إلى علامة التثنية والجمع مع وجود الفاعل الظاهر بأنه لغية.

٨ـ نصب "درى" مفعولين

قال ابن هشام: "... وَثَانِيهِمَا مُبْتَدأ وَخبر فِي الأَصْل، وَهُوَ أَفعَال الْقُلُوب " ظن" لَا بِمَعْنى "اتهم"، و"علم" لَا بِمَعْنى "عرف"، و"رَأى"، لَا من "الرَّأْي"، وَ"وجد" لَا بِمَعْنى "حزن" أَو "حقد"، و"حجا" لَا بِمَعْنى "قصد"، وَ"حسب" و"زعم"، و"خال" وَ"جعل"، و"درى " فِي لغية"[2].

الدراسة:

ينصب الفعل "درى" مفعولين بنفسه إذا كان بمعنى "علم" عند الكوفيين[3] وابن مالك[4]، ولكنه قليل نحو: دريت ثمرةَ العلمِ العملَ، ودَرَيتُ زيدًا ذا فَضْلٍ، ومنه قول الشاعر:

دُريت الوفي الْعَهْد يَا عرو فاغتبط فَإِن اغتباطا بِالْوَفَاءِ حميد[5]

فالتاء مفعول أول نائب عن الفاعل، و"الوفي" مفعول ثان، فَإِن كَانَت

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٢/٥٨٣

(٢) شذور الذهب: ٢٥.

(٣) لم أجد مذهبهم فيما وقفت عليه من كتبهم، ينظر الارتشاف: ٤ / ٢١٠٠.

(٤) ينظر التسهيل: ٧١، وشرحه لابن مالك: ٢/ ٧٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/٥٤٥.

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد الشافية: ٢/ ٤٥٧، والتصريح: ١/ ٣٥٩، والهمع: ١/ ٥٤١.

بِمَعْنى "ختل" أي: خدع، تعدت لوَاحِد نَحْو: درى الذِّئْب الصَّيْد، إِذا استخفي لَه[1].

والأكثر أن تستعمل معداة بالباء كقولك: دريت به، فإذا دخلت عليها همزة النقل، تعدت إلى واحدٍ بنفسها، وإلى الثاني بالباء، وهذا دليل على أنها لا تتعدى إلا لواحد بوساطة حرف الجر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾[2]، قال أبو حيان: "ولم يذكر أصحابنا "درى" فيما يتعدى إلى اثنين، ولعل قوله: "دريت الوفي العهد" من باب التضمين، ضمن ذلك معنى "علمت"، والتضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلًا حتى يكثر ذلك، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين"[3].

٩ ـ خروج ذات" عن الظرفية

قال السيوطي: "... وَأَلْحق الْعَرَب ـ أَيْضًا ـ بالممنوع التَّصَرُّف فِي الْتِزَام النصب على الظَّرْفِيَّة "ذَا" و"ذَات" مضافين إِلَى زمَان، نَحْو: لَقيته ذَا صباح وَذَا مسَاء، وَذَات مرّة وَذَات يَوْم وَذَات لَيْلَة، قَالَ:

إِذا شَدّ العِصابة ذَاتَ يَوْم...[4]

---

(١) ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٢٦.

(٢) من الآية: ١٦ سورة يونس.

(٣) التذييل: ٦/ ٣٠.

(٤) صدر بيت من بحر الوافر، وتتمته:

وقام إلى المجالس والخصوم

وهو لأبي قيس بن الأسلت في البيان والتبيين للجاحظ: ٣/ ٦٧، والدرر اللوامع للشنقيطي: ١/ ٤٢٧، وبلا نسبة في التذييل: ٧/ ٢٧٤.

اللغة: العصابة: ما عصب به، والعصابة: العمامة، وجمعها: عصائب. يراجع: اللسان (عصب)

إلَّا فِي لغية لخثعم فَإِنَّهَا أجازت فِيهَا التَّصَرُّف، فَيُقَال: سير عَلَيْهِ ذَات لَيْلَة بِرَفْع "ذَات" وَقَالَ بعض الخثعميين[1]:

عزَمتُ على إقامةِ ذِي صَبَاح... ".[2]

الدراسة:

تستعمل كلمة "ذات" عند خثعم[3] غير ظرف، فيقولون: سرى عليها ذاتُ ليلة، بالرفع، قال سيبويه: "... وذو صباحٍ بمنزلة ذاتَ مرةٍ، تقول: سير عليه ذا صباحٍ، أَخبرَنا بذلك يونسُ عن العرب، إلا أنّه قد جاء في لغةٍ لخَثْعَم مفارقًا لـ ذاتِ مرةٍ وذاتِ ليلةٍ. وأَمّا الجيّدةُ العربيّة فأن تكون بمنزلتها، وقال رجل من خَثْعَم:

عزمت على إقامة ذي صباح لشيء مّا يسوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ"[4].

الشاهد: "ذات يوم"، حيث جاءت "ذات" ملازمة للنصب على الظرفية؛ وذلك لأن العرب ألحقوها بالممنوع التصرف.

(١) صدر بيت من بحر الوافر، وتتمته: لأمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ، وهو لأنس بن مدركة في الحيوان للجاحظ: ٣/٣٩، والمفصل: ١٢٤، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٤٥، والخصائص: ٣/ ٣٤.

المعنى: قررت أن أقيم إلى وقت الصباح؛ لأني وجدت الرأي والحزم قد أوجبا ذلك، والحقيقة أن المرء لا يسوِّده قومه إلا لما فيه في الخصال الحميدة والجميلة.

الشاهد: "ذي صباح" حيث خرجت "ذي" عن الظرفية ثم جُرت بالإضافة على لغة خثعم.

(٢) الهمع: ٢/ ١٤٣، ١٤٤.

(٣) ينظر الأصول: ١/ ١٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٢١، ١٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٠٣.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٢٦، ٢٢٧.

وعند عامة العرب[1] أنّ "ذات" إذا أضيفت إلى وقت تكون ملازمة النصب على الظرفية، ولا يتصرف فيها، كقولهم: لقيته ذات مرّة، وذات ليلة، قال سيبويه: "ومثل ذلك: سير عليه ذاتَ مرةٍ، نصبٌ، لا يجوز إلاّ هذا؛ ألاَ ترى أنَّك لا تقول: إنَّ ذاتَ مرّةٍ كان موعدَهم، ولا تقولُ: إنَّما لك ذاتُ مرّةٍ، كما تقول: إنَّما لك يومٌ"[2].

وسبب التزام العرب الظرفية في "ذات" أنها صفة في الأصل لظرف محذوف، فالتقدير: لقيته قطعة ذات يوم، أو ذات مرة، وكذلك لقيته ذا صباح، أي: وقتاً ذا صباح، أي: صاحب هذا الاسم، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، ولم يتصرفوا في الصفة بعد حذف الموصوف لأمرين:

أحدهما: أن الصفة إذا لم تكن خاصة لم يجز إجراؤها مجرى الموصوف، و"ذات" بمعنى صاحبة ليست بخاصة بجنس الموصوف المحذوف؛ إذ قد يوصف بها الزمان وغيره، فلم يجز لذلك أن تجري مجرى الموصوف المحذوف، فيتصرف فيهما كما كان يتصرف فيه، كما أن صفة المصدر إذا لم تكن خاصة به وحذف موصوفها لم يجز إقامتها مقام المصدر، بل تبقى منتصبة على الحال.

والآخر: أن إضافة ذات إلى مرة ويوم من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يتصرفوا فيها لذلك، ولقيته صباحاً ويوماً ومرة في معنى: ذات يوم وذات مرة، استغني به عنه لما كان يؤدي معناه مع ما فيه من الاختصار[3].

---

(١) التذييل: ٧/ ٢٧٤.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٢٥.

(٣) ينظر المقتصد للجرجاني: ١/ ٦٣٦، والتذييل: ٧/ ٢٧٥، ٢٧٦، والمساعد لابن عقيل: ١/ ٤٩١.

١٠ ـ إعراب المستثنى منه ـ إذا تأخر وتقدم المستثنى عليه ـ بدلًا

قال أبو حيان: " قال ابن عصفور: "... إنما يعني به إذا حملت الكلام على الوجه المختار، وإلا فقد حكى يونس أن بعض العرب يقول: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ؛ ألا ترى أن ذاك لغية ضعيفة، ووجهها أن يكون الاسم العام فيها قد أريد به الخصوص، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ، كان المراد بأحد غير زيد من الآدميين" [(١)]، وقال ابن عقيل: " قال ابن عصفور فيه مرة: إنه من القلة بحيث لا يقاس عليه، ومرة: إنه لغية ضعيفة، وأجازه الكوفيون ـ كما نقل ابن عصفور ـ والبغداديون كما نقل ابن إصبغ"[(٢)].

الدراسة:

أجاز الكوفيون[(٣)] والبغداديون[(٤)] إعراب المستثنى منه ـ إذا تأخر وتقدم المستثنى عليه ـ بدلًا، وذلك بأن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل المستثنى منه بدلًا، قال سيبويه: " وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون "أحدا" بدلًا، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلًا، وإن شئت قلت: مالي إلا أبوك صديقا، كأنك قلت: لي أبوك

---

(١) التذييل: ٨/ ٢٣٩، ولم أقف على كلام ابن عصفور في كتبه، وقد جعل إعرابه بدلًا قليلًا في المقرب: " وإن قدمته على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب على كل حال، نحو: ما قام إلا زيدًا القوم، وقد يجعل على حسب العامل الذي قبله، ويجعل ما بعده بدلًا، وذلك قليل"، ومنعه في شرح الجمل: ".. الاستثناء المقدم لا يخلو أن يتقدم على المستثنى منه أو على صفته، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاَّ النصب".

ينظر المقرب: ١٦٩، وشرح الجمل: ٢/ ٢٦٣.

(٢) المساعد: ١/ ٥٦٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٨.

(٤) ينظر التذييل: ٨/ ٢٣٨، والارتشاف: ٣/ ١٥١٦، والتصريح: ١/ ٥٤٩.

صديقًا، كما قلت: من لي إلا أبوك صديقًا، حين جعلته مثل: ما مررت بأحد إلا أبيك خيرًا منه"[1].

وهو ما أجازه ابن مالك حيث قال: " ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

لأنهمْ يرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إذَا لمْ يكُن إلاّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ[2] "[3]

وحجتهم في إجازتهم رفع المستثنى السماع الذي حكاه سيبويه عن يونس عن بعض العرب، كما حكى ذلك الفراء، فأجازوا ما ورد به السماع. وقد أورده الفراء على أنه لغة لبعض العرب، وأثبت أن النصب في هذه الحالة هو الوجه. قال: " ومن العرب من يرفع ما تقدم في "إلا" على هذا التفسير، قال: وأنشدونا:

بالثِّنْي أسفلَ من جَمَّاءَ ليس له إلا بَنِيه وإلا عِرْسَه شَبِع[4]

وينشد: إلا بنوه وإلا عرسُه "[5]

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٣٧.

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة حسان يمدح بها النبي صلّى الله عليه وسلّم، وهو في ديوانه: ٢٤١، و شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٩٠، و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢١٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١/ ٥٠٧.

والشاهد: «إذا لم يكن إلا النبيون شافع»، حيث رفع المستثنى المتقدم "النبيون" على رأي ابن مالك.

(٣) معاني الفراء: ١/ ١٦٨.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٤.

(٤) البيت من بحر البسيط من قصيدة لأبي زبيد الطائي في وصف أسد في شعره: ١١١، وهي مدونة في الطرائف الأدبية لعبد العزيز الميمني: ٩٨، والثني: منعطف الوادي ومنقطعه، وجماء: موضع.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٨.

وقد ذهب جمهور البصريين[1] إلى وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، سواء كان موجبًا أو غير موجب؛ أما الموجب فلأنه كان قبل التقديم منصوبًا، وأما غير الموجب؛ فلأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، فبقي على أصل الاستثناء.

يقول المبرد: " (هذا باب ما لا يجوز فيه البدل)، وذلك الاستثناء المقدم نحو: ما جاءني إلا زيدا أحدٌ، وما مررت إلا زيدا بأحد. وإنما امتنع البدل؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هاهنا غيره، وذلك أنك كنت تقول: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وتجيز ما جاءني أحد إلا زيدًا، فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل، فلم يبق إلا الوجه الثاني، ومثال هذا قولك: جاءني رجل ظريف، فتجعل "ظريفًا" نعتًا لرجل، ويجوز "جاءني رجل ظريفًا" على الحال، فإذا قلت: جاءني ظريفًا رجل بطل الوجه الجيد؛ لأن "رجلًا" لا يكون نعتًا، فصار الذي كان هناك مجازًا لا يجوز غيره، فمن ذلك قوله: [2]

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ليس لنا ...إلا السُّيوفَ وأَطْرافَ القَنَا وَزَرُ"[3].

---

(١) ينظر اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٦٨، والكناش: ١/ ١٩٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٨٥.

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه: ٢٠٩، والكتاب: ٢/ ٣٣٦، والكامل للمبرد: ١/ ٣٩٨، وبلا نسبة في الإنصاف للأنباري: ١/ ٢٢٤، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢١٦٣

(٣) المقتضب: ٤/ ٣٩٧.

الشاهد: "إلا السُّيوفَ وأَطْرافَ القَنَا" حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه، والتقدير: ما لنا وزر إلا السيوف. برفع السيوف على البدل أو نصبها على الاستثناء، فلما قدمت على المستثنى منه لم يجز الإبدال فوجب نصبها على الاستثناء.

وإنما وجب النصب وامتنعت البدلية لسببين:

الأول: أن الرفع لا وجه له إلا على البدلية، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، وهو هنا مقدم؛ يقول أبو علي: "فإن قدمت المستثنى فقلت: ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ، لم يكن في المستثنى إلا النصب؛ لأن البدل الذي كان يجوز في قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ قد بطل بتقدم الذي كان يكون بدلًا على المبدل منه فبقي النصب على أصل الاستثناء ولم يجز غيره"[1].

والثاني: أن البدل لا يكون أعم من المبدل منه، ومع الرفع يبدل العام من الخاص؛ يقول ابن عصفور: "الاستثناء المقدم لا يخلو أن يتقدم على المستثنى منه أو على صفته، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاَّ النصب.

وزعم بعض النحويين أنَّه يجوز فيه النصب على الاستثناء، وأن لا يكون ما بعده إلاَّ مبنياً على ما قبله ويكون المستثنى منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أو على البدل، وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنَّه إذا قال: ما قام إلاَّ زيداً أحدٌ، فلا يخلو أن يجعل "أحد" فاعل قام، "وإلاَّ زيداً" بدلاً منه، أو يجعل "إلاَّ زيداً" فاعلاً، و"أحد" بدلاً منه، فإن جعل "أحد" فاعلاً بـ "قام" "وإلا زيداً" بدلاً منه فباطل؛ لأنَّ البدل تابع، وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع، فإن جعلته فاعلاً و"أحداً" بدلاً منه فباطل؛ لأنَّ "أحد" أعم من زيد، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل؛ لأنَّه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض"[2].

تعقيب:

يظهر مما سبق أن المختار نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه إن كان في كلام غير موجب؛ لقوته في القياس، ولأنه الأكثر والأشهر في كلام العرب.

ويجوز الرفع على القلة؛ لأنه مسموع نثرًا وشعرًا؛ فاللغات كلها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما

---

(١) الإيضاح العضدي للفارسي: ٢٠٦.

(٢) شرح الجمل: ٢/ ٢٦٣.

جاء به خيرًا منه ؛ فلا سبيل إلى إهدار هذا المسموع خاصة[1]، وقد وصف سيبويه من روى عنهم ذلك بأنهم موثوق في عربيتهم، وخرّجه على البدل، وقد نظّره بقولهم: ما مررت بمثلك أحد حيث قدم النعت على المنعوت، وأعرب النعت بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلًا من النعت ؛ ولذا قال ابن مالك: "وقد يجعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا"[2].

١١ ـ فتح لام "كي"

قال السمين: "قوله ﴿لِيُحَاجُّوكُم﴾[3] هذه اللامُ تُسَمَّى لامَ "كي" بمعنى أنها للتعليل، كما أنَّ "كي" كذلك، لا بمعنى أنها تَنْصِبُ ما بعدَها بإضمار بـ "كي"، وهي حرفُ جر، ... والمشهورُ في لغةِ العربِ كَسْرُ هذه اللامِ ؛ لأنها حرفُ جر وفيها لُغَيَّةٌ شاذَّةٌ، وهي الفتح"[4].

الدراسة:

حق لام الجر إذا وليها ظاهر الكسر، ويدخل ضمن ذلك لام "كي"[5]، وقد ورد عن بعض العرب فتح لام "كي"، قال الأخفش "... وزعم يونس أن ناسًا من العرب يفتحون اللام التي في مكان "كَيْ"، وأنشدوا هذا البيت، فزعم أنه سمعه مفتوحًا:

يُؤامِرُني رَبيعَةُ كُلَّ يَومٍ ❖ لَأُهْلِكَهُ وأَقْتِنِيَ الدَّجاجا[6]

---

(١) الخصائص: ٢/ ١٢.

(٢) التسهيل: ١٠٢.

(٣) من الآية: ٧٦ من سورة البقرة.

(٤) الدر المصون: ١/ ٤٤٣.

(٥) ينظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٤٩، والمغني: ٢٩٥.

(٦) البيت من بحر الوافر، وهو بلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٢٦٠، برواية "أتأمرني"، والتذييل: ١١/ ١٨٥ برواية: "وتأمرني، ولأشربها"، والخزانة: ١٠/ ٣٣٩ برواية "تواعدني".

وزعم خلف أنها لغة لبني العنبر، وأنه سمع رجلًا ينشد هذا البيت منهم مفتوحًا:

فقُلْتُ لكَلْبِيِّ قُضاعَةَ إنَّما ❖ تَخَبَّرتُماني أهْلَ فَلْجٍ لَأَمْنَعا[1]

يريد "مِنْ أهلِ فَلْجٍ". وقد سمعت أنا ذلك من العرب، وذلك أن أصل اللام الفتح، وإنما كسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء"[2].

وقال الفراء: "... وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت، فيقولون: ليقم زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت تميم لام "كي" إذا قالوا: جئت لَآخذ حقّي"[3].

وحُكي أن الكسائي[4] سمع من أبي حزام العُكْلي: ما كنت لآتيك، بفتح اللام، وقرأ الحسن فيما روى ابن مجاهد: "ليلا يعلم"[5] بفتح اللام وسكون الياء[6]، وأصل هذه القراءة "لأن لا"، وحُذِفت الهمزة اعتباطاً، وأُدْغمت النونُ في اللام، فاجتمع ثلاثة أمثال، فثَقُلَ النطقُ به، فأبدلَ الوسطَ ياءً تخفيفاً، فصار اللفظُ "لَيْلا".

الشاهد: "لَأُهْلِكَهُ" حيث فتحت لام "كي" على لغة بعض العرب.

(١) البيت من بحر الطويل لعبيد بن غاضرة العنبري في الديباج لأبي عبيدة: ٥٩، برواية:

فلا تحمدائي بالوفاء، فإنما ❖ تخيرتماني أهل فلج لأمنعا.

ولم أقف عليه في مراجع أخرى.

الشاهد: "لَأَمْنَعا" حيث فتحت لام "كي" على لغة بعض العرب.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٣١، ١٣٠.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢٨٥.

(٤) ينظر سر الصناعة لابن جني: ٢/ ١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٨١.

(٥) من الآية ٢٩ سورة الحديد.

(٦) تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن: ١٥٣، وشواذ القراءات للكرماني: ١/ ٤٦٦.

تعقيب:

ذكر غير واحد من أهل العلم أن فتح لام الجر لغة مشهورة معروفة [1]؛ لذا جعله أبو حيان لغة لا لغية [2]، والصواب أنها لغية ضعيفة يتوقف عند ما سمع منها، ولا يقاس عليها؛ كي لا تتشابه مع غيرها من اللامات، قال الزجاج: "... وقد حكى بعض البصريين فتح لام الجر، نحو قولك: المال لِزَيْدٍ، تقول: المال لَزَيدٍ، وهذه الحكاية في الشذوذ كالأولى؛ لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجر ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدَمَاءُ الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين روَوا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية، إلا أن الذي سمع منهم مخطئ" [3].

١٢ ـ اتصال ضمير الرفع بـ"نعم وبئس"

قال ابن هشام: "... من العوامل مَا يعْمل فِي الظَّاهِر وَفِي الْمُضمر بِشَرْط استتاره، وَهُوَ نعم وَبئسَ، تَقول: نعم الرّجلَانِ الزيدان، وَنعم رجلَيْنِ الزيدان، وَلَا يُقَال: نعما إِلَّا فِي لغية" [4].

الدراسة:

أجاز الفراء أن يقال: الزيدان نِعمَا رجلينِ، والزيدون نِعمُوا رجالًا باتصال ضمير الرفع الساكن بـ "نعم" و"بئس"، وهو ما قد حكاه الكسائي والأخفش [5] عن بنى أسد، قال الفراء: "ويجوز أن تَذْكر الرجلين فتقول:

---

(١) ينظر المحرر الوجيز: ٥/ ٢٧١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٧/ ٢٦٨، والدر المصون: ١٠/ ٢٥٩.

(٢) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٦٦١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٩٨.

(٤) المغني: ٧٥٥.

(٥) ينظر الإنصاف: ١/ ٨٦، واللباب: ١/ ١٨٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٤٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٢، ١١١١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٥،

بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قومًا، ونعموا قومًا، وكذلك الجمع من المؤنث، وإنما وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن لـ "بئس ونعم" دلالة على مدح أو ذمّ لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا، فهذا في "بئس ونعم" مطرّد كثير، وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى "بئس ونعم"[1].

واتصال ضمير الرفع بهما يدل على فعليتهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف[2].

ومذهب أكثر النحويين[3] أنّ "نعمَ" و"بئس" إذا ذُكرت بعد ما يُغني عن المخصوص لا تتحمل ضميره، بل تأتي مجردة للإسناد إلى ما بعدها نحو: "الزيدان نعم الرجلان"، و"الزيدون نعم الرجال"، أو "نعم رجالاً". قال سيبويه: " واعلم أنك لا تُظهر علامةَ المضمرين في "نعمَ"، لا تقول: نِعْموا رجالًا، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا: مررتُ بكلٍ"[4].

قال ابن مالك:

ورفعُ "نِعمَ" مضمرًا اسمٍ قُدِّما لم يأتِ إلا في شُذوذٍ فاعلمَا[5]

تعقيب:

بعد دراسة اللغية يتضح أن الصحيح الذي تبنى عليه قواعد النحو هو ما عليه عامة العرب من منع اتصال ضمير الرفع بـ"نعم وبئس"، حتى إن بعض النحويين قد نقل الإجماع عليه، حيث قال: " أما "نعم" فإن الضمير لا يكون إلا مفردًا مذكرًا على كل حال، نحو قولك: نعم رجلًا زيد، ونعم امرأة

والتذييل: ١٠/ ١٢٤، وتمهيد القواعد: ٥ / ٢٥٢٣، وشرح التسهيل للشيخ خالد: ٧٨٤/٢، والهمع: ٣/ ٣٥.

(١) معاني القرآن: ١/ ٢٦٨.

(٢) ينظر توضيح المقاصد: ٢/ ٩١٢، والتصريح: ٢/ ٧٥.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١١.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٧٩.

(٥) الكافية الشافية مع شرحها: ١١٠٤/٢.

هند، ... لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين..." [1]، والحق أن الخلاف واقع في هذا الضمير، وما حكاه الكسائي والأخفش يحفظ، ولا يقاس عليه.

وأما قول الأخفش بعد نقله ذلك عن بعض بني أسد: "لا آمن أن يكون فيهم التلقين" [2]، فليس بمسلم له، والناقل لهذا القول من الكوفية، فلعل الدافع له نصرته لمذهب البصريين، والكسائي موثوق بنقله وأمانته[3].

١٣ ـ إلغاء النصب بـ "إذن" مع استيفاء الشروط

قال المرادي: "وبعض العرب يلغي "إذن" مع استيفاء الشروط، وهي لغية نادرة، حكاها عيسى، وسيبويه، ولا يقبل قول من أنكرها" [4].

الدراسة:

حكى سيبويه أن ناسًا من العرب لا يعملون "إذن" مع استيفاء الشروط، قال: "وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة "هل وبل" [5]، ومنه الحديث "إذن يحلفُ يا رسول الله" [6].

وزعم ابن طاهر أن ما رواه عيسى من الرفع إنما جاز ذلك فيه؛ لأنه فعل حال لا مستقبل[7]، وهو ضعيف إذ لا يلتبس مثله على سيبويه، ويزعم أنه لغة[8].

---

(١) شرح الجزولية للأبذي: ١ / ٥٤٥.

(٢) الارتشاف: ٤/ ٢٠٥٢.

(٣) المسائل المتفق عليها بين النحويين للباحث: دخيل بن غنيم العواد: ١٥٤.

(٤) الجنى: ٣٦٣.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٦.

(٦) صحيح البخاري: ٦/ ٣٤ ـ رقم الحديث: ٤٥٤٩ ـ كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ بَابٌ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا، أُولَئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ﴾.

(٧) الارتشاف: ٤/ ١٦٥١.

(٨) ينظر المساعد: ٣/ ٧٣.

ورواية عيسى قد تلقاها البصريون بِالْقبُول، وَوَافَقَهُمْ ثَعْلَب، وَخَالف سَائِر الْكُوفِيّين، فَلم يجز أحد مِنْهُم الرّفْع بعْدهَا، قَالَ أَبُو حَيَّان: "وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة، وَمن حفظ حجَّة على من لم يحفظ، إِلَّا أَنَّهَا لُغَة نادرة جدًا؛ وَلذَلِك أنكرها الْكسَائِي وَالْفراء على اتساع حفظهما وَأَخذهمَا بالشاذ والقليل"[1].

والإهمال هو القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملًا على "ظن"؛ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت "ما" على "ليس" لأنها مثلها في نفي الحال، والمرجع في ذلك كله إلى السماع[2].

والمشهور من لسان العرب النصب في المضارع إذا توفرت الشروط الآتية:

الأول: التصدر مثل: "إِذنْ أُكافئَك". فإن تقدم عليها مبتدأ أو شرط أو قسم لم تعمل، وارتفع الفعل بعدها مثل: "أَنا إِذنْ أُكافئُك"، والله إذن أُكافئُك".

الثاني: الاستقبال، فإن كان الفعل حالياً في المعنى رفعته، تقول لمن يحدثك بخبر: "إِذن أَظنّك صادقاً" بالرفع ليس غير.

الثالث: الاتصال، فإذا فصل بين "إذن" والمضارع فاصل بطل عملها وارتفع الفعل بعدها، تقول: "إِذن أَنا أُكافئُك" بالرفع فحسب، وقد اغتفروا الفصل بالقَسم و"لا" النافية، تقول: "إِذنْ والله أُكافئَك" "إذن لا أَضيعَ جهدَك"[3].

وذهب ابن يعيش إلى أنّه يجب إعمالها لا غير إن دخلت في الفعل في ابتداء الجواب، و - أيضاً - ذهب إليه ابن عصفور، فقال: "وإن وقعت صدراً

---

(١) ينظر الهمع: ٢/ ٣٧٦.

(٢) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية: ٤٧٨، والتصريح: ٢/ ٣٧٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٠، والارتشاف: ٤/ ١٦٥١، وتمهيد القواعد: ٨/ ٤١٦٣.

فالإعمال ليس إلاّ"[1].

تعقيب:

الأول: أن إلغاء النصب بـ "إذن" مع استيفاء الشروط قد وصف بـ "لغية"، ووصف - أيضًا - بأنه لغة نادرة[2]، وضعيفة[3]، وقليلة جداً[4]، وشاذ لا يُعتبر[5]، وكل هذه الأوصاف تؤكد قبحها، وقلة الناطقين بها، ومما يؤيد هذا أن سيبويه لم يُحدد الناطقين بإهمالها، ووصفهم بأنهم ناس من العرب.

الثاني: أن ما ذكر المرادي بعد أن أورد اللغية أنه "لا يقبل قول من أنكرها"[6] صحيح؛ لرواية الثقات؛ إلا أنه يجب الوقوف على ما سمع، ولا يقاس عليه.

١٤ - فتح لام الأمر

قال السمين: "...وقرأ عكرمةُ "لِتَأْلَفْ قُرَيْش"[7] فعلاً مضارعاً[8]، وعنه "لِيَأْلَفْ"[9] على الأمر، واللامُ مكسورةٌ، وعنه فَتْحُها مع الأمرِ[10]، وهي لُغَيَّةٌ"[11].

---

(١) ينظر شرح المفصل: ٤/ ٢٢٦، وشرح الجمل: ٢/ ١٧٢.

(٢) ينظر توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٠، والمساعد: ٣ / ٧٢، وحاشية الصبان: ٣/ ٤٢٦.

(٣) ينظر المقاصد الشافية: ٦/ ٢٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٧٢.

(٥) رصف المباني للمالقي: ٦٤.

(٦) الجنى: ٣٦٣.

(٧) القراءة المتواترة "لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ". الآية: ١ سورة قريش.

(٨) ينظر جامع البيان للطبري: ٢٤/ ٦١٩، وروح المعاني: ١٥/ ٤٧٣.

(٩) ينظر مختصر شواذ القرآن: ١٨٠، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٢٠٢.

(١٠) وقرأ بها أيضًا هِلَالِ بْنِ فِتْيَانَ. تنظر القراءة في البحر المحيط: ١٠/ ٥٤٨، وفتح القدير للشوكاني: ٥/ ٦٠٩.

(١١) الدر المصون: ١١/ ١١٤.

الدراسة:

من العرب من يبني لام الأمر على الفتح، وقد حكاه الأخفش والكسائي عن بعض العرب[1]، قال الفراء: "...وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: ليقم زَيْدٌ"[2]، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها "واو" أو "فاء" أو "ثم"[3]، وروي عن الفراء - أيضًا - أنها تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو: "لُيكرم"، أو انكسر نحو: "لِتأذن"[4]، وقد نُسب الفتح لقبيلة عكل[5].

وكَسْرُ لَامِ الْأَمْرِ هُوَ مَشْهُورُ لُغَةِ الْعَرَبِ[6]، وقد تسكن للتخفيف إذا كان قبلها شيءٌ نحـــو قولك: فلْيقم زيدٌ[7]، قال ابن جني: "من ذلك قراءة الحسن: ﴿فَلِيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[8]، قال أبو الفتح: "هذا - لعمري - الأصل في لام الأمر أن تكون مكسورة، إلا أنهم أقروا إسكانها تخفيفًا، وإذا كانوا يقولون: مُرْه فلْيَقُمْ، فيسكنونها مع قلة الحروف والحركات، فإسكانها مع كثرة الحروف والحركات أمثل، وتلك حالها في قوله: ﴿فَلِيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾،

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٣٦.

(٢) ينظر معاني القرآن: ١/ ٢٨٥.

(٣) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٨٥٥.

(٤) ينظر البحر المحيط: ٢/ ١٩٨، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٦٨.

(٥) مختصر شواذ القرآن: ١٨٠.

(٦) ينظر الأصول: ٢/ ٢١٩، والبديع لابن الأثير: ١/ ٦٢٢، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٠٦.

(٧) الأصول: ٢/ ٢١٩.

(٨) من الآية: ١١ سورة إبراهيم، تنظر القراءة في الدر المصون: ٧/ ٧٦، والبحر المحيط: ٦/ ٤١٦.

لا سيما وقبلها كسرة الهاء، فاعرف ذلك، فإن مصارفة الألفاظ باب معتمد في الاستثقال والاستخفاف" [1].

وقد عللوا كسرها بأمور:

١ـ أنه أقرب إلى الجزم؛ لأنها حركة مقابل مقابله وهو الجر[2].

٢ ـ أن في ذلك حملاً على لام الجر؛ لأن عملها نقيض عملها. ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض، كما يحمل النظير على النظير.

٣ـ للفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين؛ ألا ترى أنك تقول: "إن زيدًا ليضرب"، أي: لضارب، فكرهوا أن يقولوا في الأمر: "إن زيدًا ليضرب"، فيلتبس بقولك: "إن زيدًا لضارب"[3].

٤ ـ أنها إذا فتحت أشبهت لام التوكيد[4].

تعقيب:

قال الشوكاني: "وَفَتْحُ لَامِ الْأَمْرِ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ" [5]، وتابعه في ذلك القنوجي[6]، ولا أدري معنى "معروفة"، ولم تتكلم به إلا قبيلتان عربيتان فقط، وليس له شاهد إلا بيت شعري غير معروف:

لأَدنَاهَا وما فيهَا دَنِيٌّ لَيرقدْ ثمّ يرقد لَن يُصَارا[7]

---

(١) المحتسب: ١/ ٣٥٩

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٥٨.

(٣) الجنى: ١٨٤

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٩٨.

(٥) فتح القدير: ٥/ ٦٠٩.

(٦) فتح البيان في مقاصد القرآن: ١٥/ ٣٩٨.

(٧) البيت من بحر الوافر، ولم أقف على قائله.

لأَدْنَاهَا وما فيهَا دَنِيٌّ لَيرقدْ ثمّ يرقد لَن يُصَارا[1]

قال الزجاج: "ولا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدَمَاءُ الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين روَوا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية، إلا أن الذي سمع منهم مخطئ"[2].

١٥ ـ مفارقة "كم" الخبرية صدر الكلام

قال السيوطي: "... وَيجب تَقْدِيمه إِن تضمن شرطًا أَو استفهامًا، خلافًا للكوفية فِيمَا قصد بِهِ استثبات، أَو أضيف إِلَيْهِمَا، أَو نَصبه فاصلًا جَوَاب "أما"، أَو أَمر فِيهِ الْفَاء، أَو كَانَ مَعْمُول مُفَسّر الْجَواب، أَو "كم" الخبرية إِلَّا فِي لغية"[3].

الدراسة:

حكى الأخفش[4] جواز أن مفارقة "كم" الخبرية لصدر الكلام، نحو: فككت كم عانٍ، وملكت كم غلام؛ لأنها بمعنى "كثير" فكما جاز القول: ملكت كثيرًا من الغلمان، وفككت كثيرًا من العناة جاز أن لا تتصدر "كم".

وقد سبق الفراء الأخفش في ذلك، فقال: "قوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا﴾[5] "كم" في موضع رفع بـ ﴿يَهْدِ﴾ كأنك قلت: أولم تهدهم القرون الْهَالِكة"[6].

---

(١) البيت من بحر الوافر، ولم أقف على قائله.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٩٨.

(٣) ينظر الهمع: ٢/ ٧.

(٤) ينظر التذييل: ٧/ ٣٩، ١٠/ ٣٥، والارتشاف: ٢/ ٧٨٤، ٣/ ١٤٦٩، والمساعد: ٢/ ١١٤.

(٥) من الآية: ٢٦ سورة السجدة.

(٦) معاني القرآن: ٢/ ٣٣٣.

وهذا فاسد ؛ لأنَّ العرب لم يسمع منها إلاّ أن يُجعل صدراً، فيمكن إن لحظتَ في ذلك الحمل على "رُبَّ" كما قالوا ؛ لأنّها تلزم الصدر بإجماع[1].

كما أنّ المعنى الذي تؤديه الأداة وكذلك الوظيفة يختلف في حال استبدالها باسم من معناها، ولو جاز على قوله: أن لا تتصدر "كم" لأنها بمعنى "كثير"، ولفظ "كثير" يمكن ألا تتصدر لجاز ـ أيضًا ـ ألا تتصدر "كيف" الاستفهامية. فإذا قلنا: كيف حالك؟ فـ "كيف" بمعنى "أستفهم" عن حالك"، إذ يمكن أنْ يقال: عن حالك استفهم، فهذا القياس لا يجوز ؛ لأنّ العربية لغة القصد والإيجاز في إيصال المعاني إلى المتلقي[2].

وقد أجاز الكوفيون[3] حمل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنْ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[4] على ذلك كما تقدم ذكره عن الفراء.

ولم يجز ذلك البصريون[5]، قال ابن هشام: " ...وكَذَلِكَ قَول ابْن عُصْفُور فِي ﴿أفلم يهد لَهُم كم أهلكنا﴾[6] إن "كم" فَاعل مَرْدُود بِأَن "كم" لَهَا الصَّدْر، وَقَوله: إِن ذَلِك جَاءَ على لُغَة رَدِيئَة حَكَاهَا الْأَخْفَش عَن بَعضهم أَنه يَقُول: ملكت كم عبيد فيخرجها عَن الصدرية خطأ عَظِيم ؛ إِذْ خرج كَلَام الله سُبْحَانَهُ على هَذِه اللُّغَة، وَإِنَّمَا الْفَاعِل ضمير اسْم الله سُبْحَانَهُ أَو ضمير الْعلم أَو الْهدى الْمَدْلُول عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ أَو جملَة ﴿أهلكنا﴾ على القَوْل بِأَن الْفَاعِل يكون جملَة إِمَّا مُطلقًا، أَو بِشَرْط كَونهَا مقترنة بِمَا يعلق عَن الْعَمَل وَالْفِعْل

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٠.

(٢) ينظر مسائل الخلاف النحوية في ارتشاف الضرب لنزار عبد اللطيف: ٥١٤.

(٣) ينظر المحرر الوجيز: ٤/ ٦٩.

(٤) من الآية: ٣١ سورة يس.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/ ١٥٦، والهداية الى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: ٩/ ٥٧٧٢.

(٦) من الآية: ١٢٨ سورة طه.

قلبي، نَحْو: ظهر لي أَقَامَ زيد وَجوز أَبُو الْبَقَاء كَونه ضمير الإهلاك الْمَفْهُوم من الْجُمْلَة، وَلَيْسَ هَذَا من المواطن الَّتِي يعود الضَّمِير فِيهَا على الْمُتَأَخر"[1].

وقد اختلف في جواز القياس على هذه اللغة على قولين:

الأول: أنه لا يجوز القياس عليها لأنها قليلة.

والآخر: أنه يجوز القياس عليها وإن كانت قليلة؛ لأنها لغة من لغات العرب، واختار هذا القول أبو حيان وابن عقيل والمرادي[2].

تعقيب:

تبين مما سبق أن مفارقة "كم" الخبرية للصدارة قد وصفه بعض النحويين بأنه لغة رديئة[3]، ووصفه بعضهم بأنه لغية، وهذا يدل على استقباحها، وضرورة البعد عنها.

* * *

(١) ينظر المغني: ٢٤٤، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي: ٤/ ٣٨٦، ٣٨٧.

(٢) ينظر الارتشاف: ٢/ ٧٨٤، والتذييل: ١٠/ ٣٥، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٤١، والمساعد: ٢ / ١١٤.

(٣) ينظر الارتشاف: ٣/ ١، والهمع: ٢/ ٤٦٩٩.

المبحث الثاني

أثر اللُّغَيّة في التقعيد الصرفي

١ ـ قلب ياء الثلاثي الثانية واوًا عند التصغير

قال الزبيدي: "... قَالَ الجوهريُّ[١]: "ولَا تقل: "شُوَيّ" بِالْوَاو وَتَشْديد الْيَاء، أَو لُغيَّةٌ حكيت عَن إِدريسَ بنِ مُوسى النَّحْوِيِّ، بل سَائِر الْكُوفِيّين، واستعمَلها المُولَّدُون فِي أَشعارهم، قَالَه شَيخنَا" [٢].

الدراسة:

أجاز الكوفيون[٣] أن تقلب الياء واوًا عند تَصْغِير نحو: شيء، وعين، وسير، فيقولون في تَصْغِيرها: شُوي، وعُوَينة، وسُوَير، وقد تبعهم ابن مالك في التسهيل[٤].

وقد استدلوا على جواز قلب الياء واوًا بثلاثة أمور:

الأول: أن ما قبلها مضموم، كما قيل في ضارب: ضويرب، وبالقلب يحصل التناسب.

الثاني: الفرار من اجتماع الياءات.

الثالث: السماع عن العرب؛ حيث جاءت كلمات أصلها الياء، وقد قلبت واوًا، كقولهم في بيضة: بويضة بالواو، وفي شيخ: شويخ، وفي بيت: بويت.

قال السيرافي عن هذا القلب: "وهو أضعف الوجوه" [٥].

وعند البصريين[٦] يجب ثبوت الياء، قال سيبويه: "هذا باب تحقير ما كانت

---

(١) لم أجد كلامه في تاج اللغة وصحاح العربية.

(٢) تاج العروس: ١/ ٢٩٥.

(٣) ينظر الارتشاف: ١ / ٣٥٩، والمساعد: ٣/ ٤٩٨، والمقاصد الشافية: ٧/ ٣٥٥.

(٤) ينظر: ٢٨٤.

(٥) شرح الكتاب: ٤/ ٢٢٠.

(٦) ينظر الكتاب: ٣/ ٤٦١، ٤٨١، ٤٦٢، والمقتضب: ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨١، وأمالي ابن

الألف بدلاً من عينه إن كانت بدلاً من واو ثم حقَّرته رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنَّك لو كسَّرته رددت الواو إن كانت عينه واواً، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في بابٍ: بويبٌ، كما تقول: أبوابٌ، وبابٍ: نييبٌ كما تقول: أنياب وأنيبٌ، فإن حقَّرت ناب الإبل فكذلك؛ لأنَّك تقول: أنيابٌ" [1].

وعلى ذلك يصغرون: شَيْء وَعين وبيت وشيخ على: شُييء وعُيينة وبُييت وشُييخ بِإِثْبَات الْيَاء وَضم الحرف الأول، وما جاء بقلبه واوًا فهي ألفاظٌ شاذةٌ على غير القياس؛ لأن الثاني في بنية التصغير وهو الياء يجب لها التحرك بالفتح، والضمة لا تقوى على قلبها إلا إذا كانت ساكنة كـ مُوقن ونحوه، خلاف المتحركة؛ فإنها قوية بالحركة، فلم تقْوَ الحركة عليها، بل قويت الياء على الضمة حتى قلبتها كسرة، لكن على الجواز، فقالوا: شِيَيْخ وبِيَيْت ونِيَيْب [2].

وقد استدلوا بأمرين:

الأول: أن التصغير كالجمع؛ فهما يردان الأشياء إلى أصولها.

الثاني: أن الأصل في هذه الأسماء وما أشبهها الياء، فوجب أن ترد إليها كما رد ما كان أصله الواو إليها.[3]

تعقيب:

وافق مجمع اللغة العربية على استعمال هذه اللغية موافقة للمذهب الكوفي؛ طبقًا لما جاء في نص قراره الذي جاء تحت عنوان: "تصغير ما ثانيه

الشجري ٢/ ١٩٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١.

(١) الكتاب: ٣/ ٤٦١، ٤٦٢.

(٢) ينظر المقاصد الشافية: ٧/ ٣٥٦.

(٣) ينظر النحو الوافي لعباس حسن: ٤/ ٧٠٧، والقرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً لخالد بن سعود العصيمي: ٥٨١.

حرف علة" : "ما ثانيه ألف، أو واو، أو ياء، من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واوًا عند التصغير أخذًا بمذهب الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له، ولورود السماع به، وعلى هذا يجوز في تصغير: عين وشيخ، وليفة، وشيء... أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويء" [1].

والحق أنه لم يذكر في كتب النحويين من المسموع بالقلب إلا كلمات معدودة، وليس هناك لبس يوجب القلب فلا يمكن القول بإطلاق إجازته، مع إمكان تخريجه على الشذوذ [2]، قال ابن هشام: " ولا يجوز "شويء" تصغير "شيء"؛ لأنه ليس من كلام العرب"[3].

لذا ضعفه بعض النحويين جدًا، ومنعوا النطق به[4].

٢ ـ إلحاق تاء المؤنث ياء

قال أبو حيان: "... وإن كان الضمير غير هاء، فالإسكان ولحاق الهاء نحو: غلامِيْ وغلامِيَهْ، في لغة من فتح الياء، ويضربْنْ ويضربْنَهْ، وضرَبْتْ وضربْتَهْ، على الخلاف الذي تقدم، وضَرَبْتِ وضربْتِهْ، وفي لغية تستتبع كسرة التاء فتقول: ضربْتِيه" [5].

الدراسة:

ألحق بعض العرب تاء المؤنث ياء، فيقولون: أنتي فعلتي وضربْتي، قال سيبويه: "وحدثني الخليل أن ناساً يقولون: ضربتِيه فيلحقون

---

(١) كتاب في أصول اللغة من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٥٤.

(٢) ينظر النحو الوافي لعباس حسن: ٤/ ٧٠٧، والقرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٥٨٢.

(٣) شرح الجمل: ٣٢٥.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٢٠، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي: ١٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٦٧، ولسان العرب: ٣/ ٣١.

(٥) الارتشاف: ٢/ ٨٢٢، ٨٢٣.

الياء، وهذه قليلة "[1]، وقد نسبت لربيعة[2]، وعدي بن الرباب[3]، ومنه قول الشاعر:

رميتِيه فأقصدتِ فما أخطأتِ في الرّمْيه

بسهمينِ مليحين أعارتكيهما الظّبيَه[4]

وقد وصفها الأخفش بأنها لغة رديئة[5]، ووصفها ابن الأثير بأنها قليلة[6].

تعقيب:

ظهر أن اللغة الجيدة التي شاعت عند العرب الاكتفاء بالكسرة بعد التاء، وأن إلحاق بعض العرب تاء المؤنث ياء ثقيل قليل الاستعمال.

٣ ـ كسر المدغم فيه قبل هاء الغائب في الأمر المضعف المضموم الفاء

قال ابن الحاجب: "... وكوجوب الْفَتْح فِي نَحْو: ردهَا، وَالضَّم فِي نَحْو: رده على الْأَفْصَح، وَالْكَسْر لغية "[7].

الدراسة:

أجاز ثعلب كسر المدغم فيه قبل هاء الغائب في الأمر المضعف المضموم الفاء، فقال: " وازرر عليك قميصك، وزرُّه، وزرَّه، وزرِّه، مثل: مدُّه،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٠٠.

(٢) الارتشاف: ٢/ ٩١٢، ٩١٩.

(٣) عبث الوليد للمعري: ٥٠٦.

(٤) البيتان من بحر الهزج، وهما بلا نسبة في مشكل إعراب: ١/ ٤٠٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٢٠، والخزانة: ٥ / ٢٦٨، ٢٦٩.

(٥) ينظر الارتشاف: ٢/ ٩١٢.

(٦) البديع في علم العربية: ٢/ ١٥.

(٧) الشافية في علم التصريف: ١/ ٥٩، وينظر تمهيد القواعد: ٩/ ٤٦٧٤.

ومدَّ، ومدِّ"[1]، وسمعه الأخفش[2] من ناس من بني عقيل، يقولون: "مدِه، وعضِه"، بالكسر، قال أبو حيان: "وحكاه الكوفيون"[3].

والتزم جمهور العرب الضم عند ضمير الغائب، قال سيبويه: "... فَإِذَا كَانَتِ الْهَاءُ مَضْمُومَةً ضَمُّوا، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: "مُدُّوا، وَعَضُّوا"، إِذَا قَالُوا: "مُدُّهُ وَعَضُّهُ"[4]؛ وذلك لأنّ الهاء خفيّةٌ؛ فلم يعتدّ بوجودها، فكأنّ الدال قد وليها الألف والواو، نحو: "رُدَّا"، و"رُدُّوا"، فكما أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، والواوُ الساكنة التي هي مدّةٌ لم يجز فيما قبلها إلّا الضم[5].

وجوز ثعلب الفتح في الفصيح كما تقدم، فتقول: "رُدَّه وعَضَّه، وقد غلطه جماعة، والقياس لا يمنعه؛ لأن مجئ الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كـ: قَوْل وطَوْل[6].

تعقيب:

ظهر مما تقدم أن جمهور العرب قد التزموا الضم عند ضمير الغائب، وقد قال ابن عقيل عن الفتح: "وهو رأي الأكثرين"[7]، والصواب ما تقدم.

٤ ـ إدغام آخر الفعل الساكن المدغم فيه إذا اتصل بضمير الرفع

قال ابن مالك: "... إن سكن ثانيهما لاتصاله بضمير مرفوع، أو لكون ما هما فيه " أفعل " تعجبًا تعين الفك، والإدغام قبل الضمير لغية"[8].

---

(١) ينظر الفصيح: ٢٦٧، والتصريح: ٢/ ٧٦٤.

(٢) ينظر المفصل: ٤٩٤، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٦٤٩.

(٣) ينظر الارتشاف: ٢/ ٧٢٥، والمساعد: ٣/ ٣٤٥.

(٤) ينظر الكتاب: ٣/ ٥٣٢.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٢٩٧، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٦٤٩.

(٦) ينظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٦، والتصريح: ٢/ ٧٦٤.

(٧) المساعد: ٣/ ٣٤٥.

(٨) التسهيل: ٣٢١.

الدراسة:

أجاز بعض بني بكر بن وائل[1] إذا سكن ثاني المدغمين لاتصاله بضمير مرفوع إسكان الأول المتحرك وتحريك الثاني الساكن والإدغام؛ لثقل اجتماع المثلين فيقولون: ردَّنَا ومَرَّنَا ورَدَّت، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ أناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ، ومَدَّنَ، ورَدَّت جعلوه بمنزلة "ردَّ ومَدَّ"[2].

وقد وَصَفَهَا السيرافي بأنها لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد، ووصفها الرَّضِيُّ بِأَنَّهَا شَاذَّةٌ قَلِيلَةٌ، ووصفها ابن مالك بأنها رديئة، ووصفها المرادي والشاطبي والشيخ خالد بأنها ضعيفة[3].

وعند جمهور العرب[4] أنه إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك؛ لأنَّ الإدغام يوجب تسكين الأول، والاتصال بالضمير يوجب تسكين الثاني، فترك الإدغام فراراً من التقاء الساكنين، وكان تحريك الأول أولى؛ لأنَّ حركته تدل على وزنه، وهي مع التسكين مُحْتَمَلٌ كَوْنُها فتحةً أو كسرةً أو ضمةً، بخلاف حركة الثاني؛ فإنَّه لا يُشك في أنَّها فتحة؛ إذ المتحرك بها آخر فعل ماض، وقد عُلِمَ كونه مبنياً على الفتح، قال السيرافي: "وأجمع على ذلك جل العرب من أهل الحجاز وبني تميم وأكثر العرب، فيقولون: "رددت"، و"هن يرددن"، و"يضربن"، و"يذهبن"، ولزم بنو تميم

---

(١) ينظر الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: ٤١٩، والارتشاف: ١/ ٣٤٣، وتمهيد القواعد: ١٠/ ٥٢٧١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٣٥.

(٣) ينظر شرح الكتاب: ٤/ ٢٦٨، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٤٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك: ٢٠٩، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٦٤٧، والمقاصد الشافية: ٩/ ٤٧١، والتصريح: ٢/ ٧٦٥.

(٤) ينظر الحجة للقراء السبعة: ١/ ١٠١، والكناش: ٢/ ٣٠٧.

وغيرهم الإظهار في هذا ؛ لأن الحرف الثاني لزمه سكون يؤمن من الحركة فيه لساكن يلقاه من بعد ، كما يلقاه في قولك : "اردد الرجل" ، و"اضرب القوم" ، فلما كان الحرف المتصل به منعه ذلك لم يحركوه بحال"[1].

قال ابن مالك :

وفكَّ حيثُ مُدغمٌ فيه سَكن... لكونه بمُضمَر الرّفع اقتـــــرن

نحوُ : حللت ما حللته وفي... جزمٍ وشبه الجزم تخييرٌ قفي [2]

تعقيب:

ما جاء في القرآن الكريم والحديث الشريف يؤكد ما ذكره الجمهور من وجوب الفك ، قال تعالى : ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾ [3] ، وقال : ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [4] ، وفي الحديث : "حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُدُرَ الْمَدِينَةِ هَشِشْنَا إِلَيْهَا ، فَرَفَعْنَا مَطِيَّنَا" [5] ، وفي حديث آخر : "فَأَنَا وَاللَّهِ رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ ، قَدْ بَدَتْ خَلاَخِلُهُنَّ وَأَسْوُقُهُنَّ" [6] ، ثم إن ـ هناك ـ ثقلًا واضحًا ناتجًا من إدغام آخر الفعل الساكن المدغم فيه إذا اتصل بضمير الرفع ، وهو الذي أدى إلى وقوف النحويين من هذه الإدغام موقف الرفض وعدم القبول ؛ لذا رأينا منهم ألفاظ التقبيح والاستهجان ، وقد تنوعت بين الوصف

---

(١) شرح الكتاب : ٤/ ٢٦٨ .

(٢) ألفية ابن مالك : ٧٩ ، ٨٠.

(٣) من الآية : ٥٠ سورة سبأ.

(٤) من الآية : ٢٨ سورة الإنسان.

(٥) صحيح مسلم : ٢/ ١٠٤٧ ـ كِتَابُ النِّكَاحِ ـ بَابُ فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أَمَتَهُ ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا ـ رقم الحديث : ١٣٦٥ .

(٦) صحيح البخاري : ٤/ ٦٥ ـ كِتَابُ الْمَغَازِي ـ باب غزوة أحد ـ رقم الحديث : ٤٠٤٣.

بأنها لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد، وشَاذَّةٌ قَلِيلَةٌ، وضعيفة، ثم وصف ابن مالك لها بأنها لغية.

٥ ـ كسر نون "من" الجارة إذا وليها لام التعريف

قال السمين: "وقُرِىء ﴿مِنِ الله﴾[١] بكسر نون ﴿مِن﴾[٢] على أصلِ التقاءِ الساكنين، أو على الإتباع لميم ﴿مِنِ﴾ وهي لُغَيَّةٌ"[٣].

الدراسة:

من العرب من يكسر نون "من" الجارة إذا وليها لام التعريف، قال ابن جني: "من ذلك حكى أبو عمرو أن أهل نجران يقولون: ﴿بَرَاءَةٌ مِنِ اللّه﴾ يجرُّون الميم والنون.

قال أبو الفتح: حكاها سيبويه، وهي أول القياس، تكسرها لالتقاء الساكنين، قال سيبويه: "وزعموا أن ناساً من العرب يقولون: مِنِ الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس"[٤].

غير أنه كثُر استعمال "مِن" مع لام المعرفة، فهربوا من توالي كسرتين إلى الفتح، وإذا كانوا قد قالوا: "قُمَ اللَّيْلَ"، "وقُلَ الحق" ففتحوا، ولم تلتقِ هناك كسرتان، فالفتح في "مِنَ اللَّهِ" لتوالي الكسرتين أولى"[٥].

قال سيبويه: "...والفتح في حرفين: أحدهما: قوله ﷻ: ﴿الم. الله﴾[٦]، لما

---

(١) من الآية: ١ سورة التوبة.

(٢) القراءة لأهل نجران في المحرر الوجيز: ٣/ ٤، والبحر المحيط: ٥/ ٣٦٧.

(٣) الدر المصون: ٦/ ٦.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٥٤.

(٥) المحتسب: ١/ ٢٨٣.

(٦) من الآية: ١، ٢ سورة آل عمران.

كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاءٍ، ونظير ذلك قولهم: منَ الله، ومنَ الرسول، ومنَ المؤمنين لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بـ "أين وكيف" [1].

وفتح النون لالتقاء الساكنين هو اللغة الفصيحة، وللنحويين فيها أقوال: قال الكسائي: أصل "من" منا حذفوا الألف وأبقوا الفتحة، وقيل: كرهوا الجمع بين كسرتين فحركوها في أكثر المواضع بالفتح.

قال أبو جعفر: "وأحسن ما قيل في هذا قول سيبويه، قال: لمّا كثر استعمالهم لها ولم يكن فعلًا، وكان الفتح أخفّ عليهم فتحوا وشبهوها بـ "أين وكيف" [2].

والوجه الفتح مع لام التعريف هربًا من توالي الكسرتين[3].

* * *

(١) الكتاب: ٤/ ١٥٣، ١٥٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٠١.

(٣) ينظر الكشاف: ٢/ ٢٤٢، وروح المعاني: ٥/ ٢٣٨.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على البشير النذير، أسعد موجود، وأكرم مخلوق، الذي أوتي جوامع الكلم، وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الأبرار الأطهار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فقد انتهت دراسة أثر اللغية في التقعيد النحوي والصرفي إلى عدة نتائج أهمها:

أولًا: أن الوصف بـ "لغية" قد دخل في أبواب من النحو والصرف هي: المعرب والمبني، نواسخ الابتداء، والفاعل، والمفعولات، والاستثناء، وحروف الجر، ونعم وبئس، والنواصب، والجوازم، وكنايات العدد، والتصغير، والوقف، والتقاء الساكنين، والإدغام.

ثانيًا: أن ابن السراج هو أول من وصف بـ "لغية" فيما وقفت عليه، وآخرهم السيوطي، وأكثرهم وصفًا بها هما السمين الحلبي والسيوطي، وأن الوصف بها قد وقع بكثرة عند النحويين المتأخرين.

ثالثًا: أن "اللغية" قد أُطلقت عليها أوصاف أخرى، مثل:

١ ـ القياس، كإلغاء النصب بـ "إذن" مع استيفاء الشروط[١].

٢ ـ الرداءة، كإدغام آخر الفعل الساكن المدغم فيه إذا اتصل بضمير الرفع[٢].

٣ ـ الغلط، كإعراب جمع التكسير بالحروف[٣].

٤ ـ ضعيف، كاستهلاك حركة الإتباع لحركة الإعراب[٤].

---

(١) ينظر شرح الألفية: ٤٧٨.

(٢) شرح الكتاب: ٤/ ٢٦٨.

(٣) إعراب القرآن: ٣/ ١٣٢.

(٤) ينظر المحتسب: ١/ ٧١.

٥ ـ الشذوذ، كحذف التاء من الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي غير المفصول[١].

٦ ـ منكر، كبناء المركب المزجي على فتح الجزأين[٢].

٧ ـ خلاف الصواب، كقلب ياء الثلاثي الثانية واوًا عند التصغير[٣].

٨ ـ خلاف المشهور، كفتح لام "كي"[٤].

٩ ـ خلاف الوجه، ككسر نون "من" الجارة إذ وليها لام التعريف[٥].

١٠ـ اللحن، كإعراب جمع التكسير بالحروف[٦].

١١ ـ لا يقاس عليه، كإعراب المستثنى منه ـ إذا تأخر وتقدم المستثنى عليه ـ بدلًا[٧].

١٢ ـ الندرة، كإلغاء "إذن" مع استيفاء الشروط[٨].

رابعًا: أن ابن هشام قد وصف اتصال ضمير الرفع بـ"نعم وبئس" بأنه "لغبة"[٩]، ووصفه ابن مالك بأنه شاذ، حيث قال:

ورفع "نعم" مضمر اسم قدما... لم يأت إلا في شذوذ فاعلما[١٠]

---

(١) الارتشاف: ٢/ ٧٣٤.

(٢) توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٠٤.

(٣) تثقيف اللسان وتنقيح الجنان: ١٤٧.

(٤) الدر المصون: ١/ ٤٤٣.

(٥) الكشاف: ٢/ ٢٤٢.

(٦) البحر المحيط: ٤/ ٥٥٣.

(٧) التذييل: ٨/ ٢٣٨.

(٨) توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٠.

(٩) المغني: ٧٥٥.

(١٠) شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٤.

وقد رفض ثعلب وصفه بالشذوذ، فقال: "وحكى الكسائي: ...وكذا مررت بقوم نعم قومًا، ونعم بهم قومًا، ونعموا قومًا، وهذا كثير في كلام العرب، لا يقال شاذ" [1]، ووصفه الشاطبي بأنه قليل لا يقاس على مِثْله[2]، بينما وصفه المرادي والأشموني بأنه نادر[3].

خامسًا: نسب ابن مالك إلى سيبويه جواز إعمال "ما" الحجازية مع تقدم الخبر[4]، وهو مخالف لكلام سيبويه.

سادسًا: ذكر بعض النحويين أن عمل "عسى" عمل "لعل" لغة قليلة[5].

ويرى البحث خلاف ذلك؛ فعدم كثرة هذه اللغة مرده النظر إلى اللغة الأكثر استعمالًا في "عسى"، وهي عملها عمل "كان"، ولا يعني ذلك قلة الشواهد على عملها عمل "لعل"، فقد سبق ذكر شواهد كثيرة على ذلك.

سابعًا: ذكر غير واحد من أهل العلم أن فتح لام الجر لغة مشهورة معروفة[6]؛ لذا جعله أبو حيان لغة لا لغية[7]، والصواب أنها لغية يتوقف عند ما سمع منها، ولا يقاس عليها؛ كي لا تتشابه مع غيرها من اللامات، قال الزجاج: "... وقد حكى بعض البصريين فتح لام الجر، نحو قولك: المال

---

(١) مجالس ثعلب: ١ / ٢٧٣.

(٢) المقاصد الشافية: ٤ / ٥٣١.

(٣) ينظر توضيح المقاصد: ٢/ ٩١٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨٤.

(٤) التسهيل: ٥٧.

(٥) ينظر المقاصد الشافية: ٢/ ٣٠٠، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٤/ ١٧٢٩.

(٦) ينظر المحرر الوجيز: ٥/ ٢٧١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٧/ ٢٦٨، والدر المصون: ١٠/ ٢٥٩.

(٧) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٦٦١.

لِزَيْدٍ، تقول: المال لَزَيدٍ، وهذه الحكاية في الشذوذ كالأولى؛ لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجر ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدَمَاءُ الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين روَوا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية، إلا أن الذي سمع منهم مخطئ "[1].

ثامنًا: جرى مجمع اللغة العربية بالقاهرة على إقرار لغية واردة؛ فأجاز قلب ياء الثلاثي الثانية واوًا عند التصغير موافقة للمذهب الكوفي، فيقال في تَصْغِير نحو: شيء، وعين: شُوي، وعُوَينة، والحق أنه لم يذكر في كتب النحويين من المسموع بالقلب إلا كلمات معدودة، وليس هناك لبس يوجب القلب فلا يمكن القول بإطلاق إجازته، مع إمكان تخريجه على الشذوذ.

وآخر دعوانا بتوفيق ربنا أن الحمد لله الذي وحده علا

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٩٨.

ثبت المصادر

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي، تحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق/ د: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/ د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

إعراب القرآن للنحاس، تحقيق/ د: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

أمالي ابن الشجري، تحقيق/ د: محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق/ الشيخ: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق/ الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط الخامسة، ١٩٧٩ م.

إيجاز التعريف بفن التصريف لابن مالك، تحقيق/ د: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٢ه.

إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبدالله القيسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ه.

البارع في اللغة لأبي علي القالي، تحقيق/ هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، ط الأولى، ١٩٧٥م.

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد معروف، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.

البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق/ د: فتحي أحمد على الدين، د: صالح حسين العابد، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، تحقيق/ محمد على النجار، مطبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق/ د: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٣م.

التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/ محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الرعيني، دار كنوز أشبيلية، السعودية، ط الثانية، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان، تحقيق/ د: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق/ د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط الأولى، ٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق/ د: عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

جامع البيان في القراءات السبع للداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط الأولى، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧ م.

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط الثانية، ١٣٨٤ه، ١٩٦٤م.

الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق/ د: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق/ الأستاذ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

الخصائص لابن جنى، تحقيق/ الأستاذ: محمد على النجار، القاهرة، ١٩٥٢م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق/ د: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.

ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط الخامسة، ١٩٩٠م.

ديوان رؤبة بن العجاج، ضمن مجموعة أشعار العرب، تحقيق/ وليم بن الورد البروسي، ١٤٠٠هـ، ١٩٩٠م.

ديوان كعب بن مالك، تحقيق/ سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.

سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق/ د: حسن هنداوي، دار العلم دمشق، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق/ الشيخ، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/ د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق/ د: صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية.

شرح ديوان جرير لمحمد بن إسماعيل عبد الله الصاوي، الشركة اللبنانية للكتاب.

شرح الرضي على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

شرح السيرافي على كتاب سيبويه، تحقيق/ محمد حسين مهدلي، على سيد على، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق/ محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق/ عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط الأولى، ١٩٨٤م.

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق/ الشيخ: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق/ د: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث بدمشق، ط الأولى، ١٤٠٢ه، ١٩٨٢م.

شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق/ دكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠م.

شواذ القراءات للكرماني، تحقيق/ د: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، من دون تاريخ.

الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق/ السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي.

صحيح البخاري، تحقيق/ د: مصطفي أديب البغا، طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

عبث الوليد للمعري، تحقيق/ ناديا علي الدولة، من دون بيانات الطباعة.

عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق/ بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط الأولى ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.

فتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤ هـ.

في اللهجات العربية للدكتور: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط الرابعة، ١٩٧٣م.

القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، د: حمدي سلطان العدوي، دار الصحابة للتراث بطنطا، ١٤٢٧ه، ٢٠٠٦ م.

القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة للدكتور: خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية بالرياض، ط الثانية، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩ م.

الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق/ جمال بن السيد بن رفاعي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط الأولى، ٢٠٠٧ م.

كتاب سيبويه، تحقيق/ الأستاذ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثانية، ١٩٧٧م.

كتاب في أصول اللغة من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط الأولى، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق/ د: علي دحروج، ط الأولى، ١٩٩٦م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٧.

الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، تحقيق/ د: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م.

اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى، تحقيق/ غازي طليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ.

اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

اللهجات العربية للدكتور: إبراهيم نجا، مطبعة السعادة، ١٩٧٦م.

المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري، تحقيق/ سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي، تحقيق/ على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ مصطفي السقا، حسين نصار، مطبعة الحلبي بمصر، ط الأولى، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.

مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بنشره: برجشتراسر، مكتبة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق/ فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٨م.

المسائل المتفق عليها بين النحويين للباحث: دخيل بن غنيم العواد، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بأم القرى، ١٤٢٣هـ.

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق/ د: محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠١م.

مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/ د: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥م.

معاني القرآن للأخفش، تحقيق/ د: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ د: عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ د: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط السادسة، ١٩٨٥م.

المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق/ د: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٣م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق/ د: عبدالرحمن العثيمين وآخرين، مطبعة جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني. تحقيق/ د: علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط الأولى، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م.

المقتضب للمبرد، تحقيق/ الشيخ، محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م

النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، ط الخامسة عشرة.

النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ه، ١٩٧٩م.

الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط الأولى، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/ د: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

Publishing.

82-Al-Mubarrad. (1997). Al-Muqtadheb (2nd ed.) (Shaikh M. A. Odhaimah, Ed.). The Supreme Council for Islamic Affairs.

83-Ibn-Osfõr. (1996). Al-Momte'e Al-Kabîr Fî Al-Tasrîf (1st ed.). Lebanon Library.

84-Hassan, A. (n.d.). AlNahõ Al-Wãfî (15th ed.). Dar Al-Ma'ãref.

85-Ibn-Atheer, Al-Zawi, T. A., & Al-Tanahi, M. M. (1979). Al-Nihãyah Fî Gharîb Al-Hadîth Wa Al-Ather. Beirut: The Scientific Library.

86-Ibn- Abi- Taleb, M. (2008). Al-Hidãyah Ila Bolõgh Al-Nihãyah (1st ed.). Al-Shãrqa University , College Of Doctrine and Islamic Studies.

87-Al-Soyõtî. (n.d.). Hema'e Al-Hawãme'a Fî Sharh Al-Jawãme'a (A. Hindãwî, Ed.). Egypt: Al-Tawfîqiyah Library.

* * *

Ibn Sīdah, A. (1958). Al-MuHkam Wa Al-MuHīT Al-A`zham (1st ed.) (M. Al-Saqqa & H. Nassār, Eds.). Egypt: MaTba`at Al-Halabi.

Ibn Khālawayh, A. (1934). MukhtaSar Shawāth Al-Qur'ān Min Kitāb Al-Badī` (G. Bergsträsser, Ed.). Egypt: MaTba`at Al-RaHmānyyah.

Al-Suyūti, J. (1998). Al-Muzhir Fi `Ulūm Al-Lughah Wa Anwā`ihā (1st ed.) (F. Mansūr, Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-`Ilmyyah.

Al-`Awwād, D. (1423 AH). Al-Masā'il Al-Muttafaq `Alayhā Bayna Al-NaHawyīn (Unpublished doctoral dissertation). Umm Al-Qurā University, Makkah.

Ibn `Aqīl, B. (2001). Al-Musā`id `Alā Tashīl Al-Fawā'id (M. Barakāt). KSA-MaTbū`āt Jāmi`at Umm Al-Qurā.

Al-Qaysi, M. A. (1405 AH). Mushkil I`rāb Al-Qur'ān (2nd ed.) (H. S. Al-DHāmin, Ed.). Beirut: Mu'assasat Al-Risālah.

Al-Akhfash, S. M. (1990). Ma`āni Al-Qur'ān (1st ed.) (H. Qurā`ah, Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānji.

Al-Farrā', Y. (n.d.). Ma`āni Al-Qur'ān (A. Najāti et al., Eds.). Beirut: Dār Al-Surūr.

Al-Zajjāj, I. (n.d.). Ma`āni Al-Qur'ān (A. Shalabi, Ed.). Beirut: Al-Maktabah Al-`Asryyah.

Ibn Hishām Al-Ansāri, A. (1985). Mughni Al-Labīb `An Kutub Al-A`ārīb (6th ed.) (M. Al-Mubārak & M. Hamd Allah, Eds.). Beirut: Dār Al-Fikir.

79-Al-Zamakhsharĩ. (1993). Al-Mufassal fĩ Sun'at Al-E'erõb (1st ed.) (Dr.A. Bu-Melhim, Ed.). Beirut: Dar-Alhillõl.

80-Al-Shãtibĩ. (1428 h). Al-Maqãsed Al-Shãfiah Fĩ Sharh Al-Khulãsah Al-Kãfiah (Dr.A. Al-Othaimĩn & Others, Eds.). Umm Al-Qurã University.

81-Al-Aynĩ, & Others. (2010). Al-Maqãsed Al-Nahawiyah fĩ Sharh Shawãhed Shurõh Al-Alfiyah (1st ed.) (Dr.A. Fakher, Ed.). Dãr Al-Salam For

Tadmuryyah.

Al-Hadhli, Y. (2007). Al-Kāmil Fi Al-Qirā'āt Wa Al-Arba`īn Al-Zā'idah `Alayha (1st ed.) (J. Rifā`i, Ed.). N.p.: Mu'assasat Samā Li-Al-Tawzī` Wa Al-Nashr.

Sībawyh. (1977). Al-Kitāb (2nd ed.) (A. Harūn, Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānji.

Majma` Al-Lughah Al-`Arabyyah. (1975). Fi Usūl Al-Lughah (1st ed.). Cairo: Al-Hay`ah Al-`Āmmah Li-Shu'ūn Al-Matābi` Al-Amīryyah.

Al-Tahānawi, M. (1996). Kashāf IslaHāt Al-Funūn Wa Al-`Ulūm (1st ed.) (A. Dahrūj, Ed.). N.p.

Al-Zumukhshuri, M. (1407 AH). Al-Kashāf `An Haqā'iq Al-Tanzīl Wa `Uyūn Al-Aqāwīl Fi Wujūh Al-Ta'wīl (A. Al-Mahdi, Ed.). Beirut: Dār IHyā' Al-Turāth Al-`Arabi.

Abu Al-Fidā', I. (2000). Al-Kumnāsh Fi Fannai Al-NaHw Wa Al-Sarf (R. Al-Khwām, Ed.). Beirut: Al-Maktabah Al-`Asryyah Li-Al-Tibā`ah Wa Al-Nashr.

Al-`Akbari, A. (1984). Al-Lubāb Fi `Ilal Al-Binā' Wa Al-I`rāb (1st ed.) (G. Talīmāt & A. Nabhān, Eds.). Beirut: Dār Al-Fikr Al-Mu`āSir.

Ibn Manzhūr, M. (1414 AH). Lisān Al-`Arab (3rd ed.). Beirut: Dār Sādir.

Ibn Al-Sā'igh, M. (2004). Al-LamHah Fi SharH Al-MulHah (1st ed.) (I. Al-Sā`idi, Ed.). Medina: Al-Jāmi`ah Al-Islāmyyah.

Najā, I. (1976). Al-Lahajāt Al-`Arabyyah. N.p.: MaTba`at Al-Sa`ādah.

Ibn Mahrān Al-Naysābūri, A. (n.d.). Al-Mabsūt Fi Al-Qirā'āt Al-`Ashr (S. Hākimi, Ed.). Damascus: Majma` Al-Lughah Al-Arabyyah.

Ibn Jinni, U. (1386 AH). Al-MuHtasib Fi Tabyīn Wujūh Shawāth Al-Qirā'āt (A. Nāsif et al., Eds.). Cairo: Al-Majlis Al-A`lā Li-Al-Shu'ūn Al-Islāmyyah.

Ibn `ATyyah, A. (1993). Al-MuHarrir Al-Wajīz Fi Tafsīr Al-Kitāb Al-`Azīz (1st ed.) (A. Al-Shāfi, Ed.). Lebanon: Dār Al-Kutub Al-`Ilmyyah.

Al-Tawzī`.

Ibn Hishām, A. Y. (1992). SharH Qatr Al-Nadā Wa Bal Al-Sadā (M. M. Abdulhamīd, Ed.). Beirut: Al-Maktabah Al-`Asryyah.

Ibn Mālik, M. A. (1982). SharH Al-Kāfyah Al-Shāfyah (1st ed.) (A. A. Harīdi, Ed.). Damascus: Dār Al-Ma'mūn Li-Al-Turāth.

Ibn Ya`īsh, Y. A. (2001). SharH Al-Mufassal (1st ed.) (I. B. Ya`qūb, Ed.) Beirut, Lebanon: Dār Al-Kutub Al-`Ilmyyah.

Ibn Al-Nāzhim, B. (2000). SharH Ibn Al-Nāzhim `Ala Alfiyyat Ibn Mālik (1st ed.) (M. B. `Uyūn Al-Sūd, Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-`Ilmyyah.

Al-Kirmāni, M. (n.d.). Shawādh Al-Qirā'āt (S. Al-`Ajli, Ed.) Beirut: Mu'assasat Al-Balāgh.

Ibn Fāris, A. (n.d.). Al-SāHibi Fi Fiqh Al-Lughah (A. Saqr, Ed.). N.p.: Matba'at `Īsa Al-Halabi.

Al-Bukhāri, M. (1422 AH). SaHīH Al-Bukhāri (M. Al-Bagha, Ed.). N.p.: Tawq Al-Najāt.

Abi Al`alā' Al-Ma`arri, A. (n.d.). `Abath Al-Walīd (N. Al-Dawlah, Ed.). N.p.

Abi Ja`far Al-NaHHās, A. (2004). `Umdat Al-Kitāb (1st ed.) (B. Al-Jābi, Ed.). N.p: Dār Ibn Hazm.

Al-Shawkāni, M. (1414 AH). FatH Al-Qadīr (1st ed.). Damascus: Dār Ibn Kathīr.

Anīs, I. (1973). Fi Al-Lahajāt Al-`Arabyyah (4th ed.). Egypt: Maktabat Al-Anglū Al-Misryyah.

Al-`Adawi, H. (2006). Al-Qirā'āt Al-Shādhah Dirāsah Sawtyyah Wa Dalālyyah. Tanta: Dār Al-SaHābah Li-Al-Turāth.

Al-Usaymi, K. (2009). Al-Qarārāt Al-NaHwyyah Wa Al-Sarfyyah Li-Majma` Al-Lughah Al-`Arabyyah Bi-Al-Qāhirah (2nd ed.). Riyadh: Dār Al-

Maknōn (Dr. A. M. Al-KharaT ed.). Demascus: Dar Al-Qalam.

Dīwan Imru' al-Qais (1990) (5th ed.) (M. A. Ibrahim ed.) Egypt: Dar Al-Ma'arīf.

Dīwan Ro'ba Bin Al'agag (1990). (W. A. Al-Barusy ed.) Ash`ar Al`arab.

Dīwan Ka'ab Bin Malik (1966) (S. M. Al`any ed.). Baghdad: Al-NahDHa.

Al-Malqy. RaSf Almabany Fi SharH Hurouf Alma'any. (A. M. Al-KharaT ed.) Damascus: MaTbu`at Mujama' Allughah Al`arabiyah.

Al'alusy. RouH Alma`any Fi TafSeel Al-Qura'an Al`azhīm Wa Alsab` Almathany. (A. A. `ATia ed.) Beirut: Dar al-Kutub al-`ilmyah.

Ibn Ginnī (1985). Sir Sena`at Al"Irab (1st ed.) (H. Hindawy ed.). Damascus: Dar Al`elm.

Al-'shmuny (1998) SharH Al-'shmuny `ala 'Alfyat Ibn Malik (1st ed.) Beirut: Dar al-Kutub al-`ilmyah.

Ibn AQīl (1980) SharH Al'lfya (20th ed.) (Sheikh M. M. Abdulhamid ed.) Cairo: Dar Altorath.

Ibn Malik (1990) SharH Altashīl (1st ed.) (Dr. A. Alsayed, Dr. M. B. Almakhtūn ed.) Egypt: Dar Hijar lelTeba`a wa alnasher.

ibn Asfour. SharaH Jamal Elzōjaji (Dr. S. Abu JanaH ed). EHia' Altorath Al'islami be wizarat al'wqaf Al`iraqiah.

Al-Sawi, M. I. A. SharaH Dīwan Jarir. Alsharikah Allubnaniah lelkitab.

SharaH AlraDHi `Ala Alkafi (1978) (Y. H. Omar ed.). Jami`at Qaryounis.

Al-Sīrāfī, A. A. (2008). SharH Al-Sīrāfī `Ala Kitāb Sībawayh (1st ed.) (M. H. Mahdali & A. S. `Ali, Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-`Ilmyyah.

Al-Baghdādi, A. (1982). SharH Shāfyah Ibn Al-Hājib Li-Al-RaDHiy (M. N. Al-Hasan et al., Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-`Ilmyyah.

Ibn Hishām, A. Y. (1984). SharH Shudhūr Al-Dhahab Fi Ma`rifat Kalām Al-`Arab (1st ed.) (A. Al-Daqir, Ed.). Damascus: Al-Sharikah Al-MuttaHidah Li-

(M. A. Al-Najar ed.). Cairo: MaTba`at Al-Majlis Al"la li'l-Shu'un al-Islāmiyya.

Al-Zubaidy, M. M. (1973). Taj Al-`Arus Min Jawahir Al-Qamus. (Dr. H. Nassar ed.) MaTba`at Hokomat Al-Kuwait.

Al-`Akbari. Al-Tebīan Fi E`rab Al-Qura'an. (M. A. Al-Bagawy ed.). MaTba`at Issa El-Baby Al-Halaby.

Al-Ra`ini, A. (2007). ToHfat Al'qran Fi Ma Qore'a Be Al-Tathlīth Min Huruf Al- Qura'an (2nd ed.) Saudi Arabia: Dar Kunuz Ishbelya.

Abi Hayyan (1997). Al-Tathyel wa Al-Takmeel Fi SharH Kitab Al-Tasheel (1st ed.). (Dr. H. Hendawy ed.). Demascus: Dar AlQalam.

Al-Azahary, K. (2000). Al-TaSriH Be MaDHmun Al-TawDHiH (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-`ilmyah.

Al-Jaish, N. (2007) Tamhīd Al-Qawa'ed (1st ed.). (Dr. Fakhir, et al Ed.) Dar Al-Salam lelnasher wa altawzee` wa altarjamah.

Al-Murady (2008) TawDHiH Al-Maqasid wa Al-Masalik Be SharH Alfyat Ibn Malek (1st ed.). (Dr. A. A. Solaiman ed.) Dar el-Fekr Al`arabi.

Al-Dany (2007). Jame` Al- Bayan Fi Al-Qira'at Al-Sabe` (1st ed.) UAE: Jame`at Al-Shareqah.

Al-Qurtuby (1964) Al-Jame` Le AHkam Al-Qura'an (2nd ed.) (A. Al-Bardōny, E. ATfseeh ed.). Dar Al-Kutub Al-Masriyah.

Al-Murady (1993). Al-Jana Al-Danī Fi Hurouf Alma'any (1st ed.). (Dr. F. Qabawa. M. N. Fade led.), Beirut: Dar Al-Kutub al-`ilmyah.

Al-Farisi (1993). Al-Huja lel Qura'a Al-Sab`a (2nd ed.) (B. Qahwagy, B. Juwaijaty ed.). Dar Al-Ma'moun Leltorath.

Al-Baghdady (1981). Khizanat Al'adab Wa Lob Lobab Līsan Al`arab (1st ed.) (A. Harūn ed.) Cairo: Maktabat Al-Khangy.

Ibn Ginnī (1952) Al-KhaSa'eS (M. A. Al-Najar ed.). Cairo.

Al-Samīn Al-Halaby (1406 H). Al-Dur Al-MaSon Fi Uloum Al-Kitab Al-

List of References:

Works cited

Al-Bana'a Al-DomiaTi (1998) 'EtHaf Fōdala'a ElBashar bil Alqira'at Al'rba`ata `ashar (1st ed.). (A. Mohrah ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-`ilmyah.

Abi Hayyān (1998). Ertishaf AlDHarb Min līsan Al`arab (1st ed.) (Dr. R. O. MoHamad) Cairo: MaTba`at Al-Madany.

Ibn Al-Siraj (1996). Al- 'usul Fi Al-NaHu (3rd ed.). (Dr. A. Al-Fatly ed.) Mō'sasat Al-Resalah.

Al-NaHas (1995). E`rab Al-Qura'an (2nd ed.) (Dr. Z. G. Zahed ed.) Beirut: `alam Al- Kutub.

Al-Shajary (1992). 'Amaly ibn Al-Shajary (1st ed.) (Dr. M. M. Al-TanaHy ed.) Cairo: MaTba`at Al-Madany.

Al-'Anbary. El-'enasaf Fi Masa'el Al-Khilaf. (Sheikh M. M. Abdel-Hamid ed.) Egypt: Almaktaba Altejarya Alkubra.

Ibn Hisham (1979). AwDHaH Al-Masalek Ila Alfyat Ibn Malik (5th ed.) (Sheikh M. M. Abdel-Hamid ed.). Beirut: Dar Al-Jeel.

Ibn Malek (1422 H). Ijaz Al-Ta`reef Bi Fan Al-TaSreef (1st ed.) (Dr. M. A. A. Salem ed.) Aljame`ah al'islamyah bil Al-Madena Al-Monawra.

Al-Qaisi H. A. (1408 H). EDHaH Shawahed Al'eDHaH. Beirut: Dar Al-Gharb Al'islami.

Al-Qali A. (1975). Al-Bare` Fi Al-logha (1st ed.) (H. Al-Ta`an ed.) Baghdad: Al-NahDHa. Beirut: Dar Al-HaDHara Al`arabya.

Abi Hayyān Al-Andalūsī (2001) Al-BaHr Al-MuHiT (S. M. Maroof ed.) Beirut: Dar El-Fekr.

Ibn Al-'Athīr (1420 H). Al-Bade` Fi `Elm Al-`Arabya (Dr. F. A. Ali El-Dean, Dr. S. H. Al`abed ed.). Saudi: MaTbu`at Jame`at Um Al-Qura.

Abady, F. (1992) Basha'er Thawi Al-Tamyez Fi LaTa'ef Al-Kitab Al-`Aziz.

The Impact of Al-Loghaia on Grammatical and Morphological Rule Making: An Analytical Study

Dr. Hammada Muhammad H. A. Buday
Department of Grammar, Morphology and Philology
College of Arabic Language
Imam Muhammad Ibn Saud University

Abstract:

The aim of the current research paper is to explore the impact of Al-loghaia (limited language) on the rule-making in grammar and morphology. The notion is significant because many grammarians mention grammatical and morphological forms accepted in Al-loghaia. Hence, I intend to collect, study and illustrate the reasons behind the rise of this notion. The study has shown that Al loghia or limited language, is tackled in a number of areas in grammar and morphology, the most important of which are: inflected and non-inflected words, Naskh of opening, the subject, consonants sequences, gemination, diminutive forms, exception articles, prepositions, the words ni'ma and bi'sa, accusatives, Jazm cases, alluding to numbers. Also one finds that Al-loghaia has been given other attributes such as: analogy, badness, faultiness, irregularity, exception, deviation, unconventionality, difference forms, and other terms recorded in the course of the current paper.

Keywords: language variation, irregularity, grammar, rule making.